

ما بعد "سقوط" اتفاقات المصالحة!

كتب حسن عصفور/ حركة الوفد المصري الرسمي داخل قطاع غزة، في الأسبوع الماضي أشارت الى أن المسألة لم تعد تتعلق فقط بمحاولة "إنقاذ" مصرية" مستحيلة لما سمي في الأشهر الأخيرة بـ"اتفاقات المصالحة"، لكنها تبحث حالة من "التعايش" و"ترتيبات خاصة" للوضع في القطاع، فيما بعد ذلك..

مصر الدولة أدركت بما لا مجال للشك، أن اتفاقات المصالحة، لم تعد قابلة للحياة، وأنها لن تكون جزءا من الحالة الفلسطينية في المرحلة القادمة، خاصة بعد أن قرر الرئيس عباس، ودون أي "تساور سياسي" بفرض عقد المجلس الوطني الفلسطيني، بمن حضر من قوى وشخصيات في نهاية شهر أبريل (30 أبريل) 2018.. تحت عنوان كاذب "تجديد الشرعية"، التي أنهكها هو قبل غيره وأصابها بحالة "سرطانية"، الشفاء منها يحتاج مهارة تفوق ما تمتلكه "الزمرة السياسية القائمة".

المصالحة ليست نصا أو عملية تقاس بقياس باروميتري، بل قياسها بحساب سياسي وطني، وأي تقصير أو خلل في تنفيذ المتفق، لا يعالج بما ذهبت اليه تلك الزمرة، لنقل الحالة الإنقسامية الى مرحلة جديدة أخطر كثيرا مما كانت عليه منذ تم الإتفاق بين أمريكا - إسرائيل وقطر مع عباس، على فتح باب "الجريمة السياسية" التي أنتجت الإنقسام، في شهر أكتوبر 2005، وفرض إجراء انتخابات "جديدة" للمجلس التشريعي استجابة لأمر أمريكي..

مجلس رام الله القادم، سينقل الإنقسام الى مرحلة أكثر خطورة، وأكثر اتساعا، تؤسس لجديد في التمثيل والمشهد، داخل "بقايا الوطن" والشتات، وستبدأ معه "حالة تحالفية" تختلف كثيرا عما كانت، خلال السنوات السابقة، مشهد سياسي تمثيلي جديد، "فتح - المؤتمر السابع" برئاسة عباس وجماعة "مجلس رام الله" القادم" مقابل "تحالف سياسي جديد" من حماس والجهاد، وربما الجبهة الشعبية وتيار الإصلاح بقيادة النائب محمد دحلان، ونواب منتخبين من المجلس التشريعي يقاربون ثلثي المجلس، ما يمنحهم قوة خاصة، الى جانب شخصيات وأطراف في مناطق الشتات الفلسطيني..

المشهد القادم، وبعد "مجلس رام الله" سيؤدي الى نقل الإنقسام الى مرحلة أوسع وأشمل، خاصة مع تطورات العمل المستمر من فرض "صفقة ترامب الإقليمية" عمليا، دون إنتظار فعل من قبل السلطة القائمة في رام الله، بل عليها تساعد بسلوكها السياسي - الإنقسامي الجديد تسهيل تنفيذ تلك المؤامرة الجديدة.. بالهدية الأمثل ليس بالحفاظ على الإنقسام القائم، بل بنقله الى درجة أعلى وأكثر اتساعا وشمولا داخل وخارج..

المصالحة عمليا ورسما، إنتهت باعلان "زمرة عباس" عن عقد مجلس رام الله، وبعد أن أصبحت "غرفة التنسيق الأمني" هي صاحبة القرار الرسمي في المقاطعة برام الله، بات الحديث ليس عن المصالحة بل عما هو بعد قبرها!!
اعتماد "الطغمة العباسية" على "شرعية القرار الرسمي" لن يمنحها شرعية شعبية أو تمثيلية مستقبلا، ومحاولة البحث عن "تجديد شرعية متهاككة" أصابها "فيروس سام" ليس سوى وهم من نوع خاص..

لا ضرورة للقول أي "الزمرة العباسية" لا تجرؤ على القيام بأي انتخابات لتجمع فلسطيني في أي مكان بالعالم، حتى بالمخيمات التي تقع ضمن سلطتها، ولو أرادت هذه الزمرة أن تعلم حقيقة تمثيلها لتسأل مخيمات لبنان ومخيمات سوريا، بعد سؤالها مخيمات الضفة والقدس، وقطاع غزة..

التمثيل الفلسطيني بعد مجلس رام الله لن يكون كما قبله.. مهما حاولت الزمرة غير ذلك.. ولنا لقاء قريب!

ملاحظة: شو هالصدفة بحضور رئيس اتحاد كرة القدم القطري مع اعلان قناة عبرية رسمية حقها في نقل مباريات كأس العالم بروسيا باللغة العربية.. وهل سيعلن عن زيارته لتل أبيب أم تبقى سرية.. أركان "الزمرة" انخرسوا عن فضيحة قطر إسرائيل..

تنويه خاص: اللي مصاب بهلع شامل من "غضب دولة الكيان" معقول يقدر يعمل شي ضدها.. بس شوية تفكير وبعدها نقرر هو شو مشروعه صحيح!

"التوافق الوطني" .. أم "الفوضى السياسية" لمواجهة "صفقة ترامب"!

كتب حسن عصفور/ تتناقص فترة الزمن السياسي لعرض "الصفقة الإقليمية الكبرى - صفقة ترامب"، والتي لا يوجد أي اثر حقيقي لمنعها، أو تعطيلها، وأنها ستصبح "واقعا سياسيا" وقائما، ما يفرض تعديلا جوهريا في المسار - السلوك الفلسطيني العام، والكف عن "حركة اللسان" التي لا تنتج سوى "جعجعة فارغة" لم تعد تهز أثرا عند صديق قبل عدو..

أن الأوان لمنح الجدية السياسية فرصتها، بعد ان سادت ولسنوات طويلة حركة الاستخفاف من مختلف الأطراف، دون تحميل مسؤولية المصائب الكبرى التي حلت بالقضية الوطنية لطرف دون آخر، فالكل مسؤول، المتحكمين بالمسار والمشاركين لهم أو المعارضين بخجل، لكن تلك مسألة لها زمنها لتقييم أو استخلاص دروس، فما تبقى من وقت للمواجهة الكبرى، لم يعد يسمح كثيرا بـ"ترف التقييم" أو "تحميل المصيبة" لهذا أو ذاك، فما سيكون لو غابت الرؤية المشتركة سيكون أعظم نكبة من نكبات سابقة..

"الصفقة الإقليمية الكبرى - صفقة ترامب"، باتت اشبه بالقدر السياسي، ما يفرض السرعة المطلقة، وليس الممكنة، استعدادا لذلك، ولم يعد هناك مساحة انتظار لمعرفة عناصرها، فكلها تقريبا باتت معلومة، وأي تعديل بها لن يمس الجوهرية منها، خاصة ما يتعلق بالصفة والقدس والأمن والسيادة والحدود واللاجئين، كلها عناصر تؤكد أن جوهرالصفقة ليس سوى "دولة فلسطينية مؤقتة"، أو بالأدق "دولة فلسطينية محتلة" جزءها الجنوبي في قطاع غزة، اكثر حرية وأقل احتلالا بشكل ما.. لكنها لن تكون دولة فلسطينية وفقا لما يجب أن يكون..

"واقع سياسي" مفروض من طرف واحد، ولا يوجد به أي جانب توافقي، او تفاوضي، تنفيذ "إحادي الجانب" من قبل دولة الكيان بغطاء أمريكي مع امتيازات إقليمية وجغرافية تفوق "الحلم الصهيوني" ..

كان بالإمكان أن لا يكون ذلك لو أن القيادة الرسمية لم تسلم "قرارها السياسي" للإدارة الأمريكية لأسباب متعددة، ليس أوان الحديث عنها، وعطلت تنفيذ قرار الأمم المتحدة عام 2012 حول الدولة الفلسطينية 67/19، وأعلنت من طرف

واحد، انتهاء المرحلة الانتقالية بعد أن قامت دولة الكيان بحرق الاتفاقات الموقعة، منذ العام 2000، وأعدت احتلال الضفة كاملا بالقوة العسكرية ودمرت مقومات السلطة عبر حرب عسكرية استمرت اربع سنوات قامت خلالها باغتيال الخالد ياسر عرفات، وشنت 3 حروب على قطاع غزة، وارتكبت جرائم حرب وثقتها تقرير "غولدستون"، وأن وقف العمل به بقرار الرئيس محمود عباس لا يلغي ما به.. لكن "لو" في السياسية تعني محاكمة سياسية لمن لم يفعل ذلك، وهذه ليس أوانها الآن، لكنها ستبقى مفتوحة ولا طي لجرائم سياسية مهما طال زمنها..

الآن، لا وقت لـ"الاستهبال السياسي"، والاختباء الى حين ان يتم عرض الصفقة الكبرى ونشرها ليتم الرد عليها، فذلك سبيل عملي لتنفيذها وليس لمواجهتها، خاصة وكل مؤشرات المعرفة أصبحت معروفة، بما فيها ما تعلنه أوساط من أركان قيادة فتح، ومساعدى الرئيس عباس ، وآخرها تقرير صائب عريقات.. الذي اشار لعناصرها كافة، حتى لو اضاف بعضا ليس بها، لكنها باتت معلومة جدا..

الصفقة اصبحت واضحة لكل ذي بصر وبصيرة سياسية، لكن الغائب الأكبر هو الطريق الوطني لمواجهة الصفقة، والخروج بأقل الأضرار التي يمكن أن يحدثها زلزال التنفيذ، ويصبح الكلام حينها على طريقة "لو أن" "ألم نقل" "ليتنا فعلنا"، و"لما لم نقم".. كلام يشبه أحاديث سهرات رمضانية يساهم في تمرير وقت تنفيذ "المؤامرة الكبرى الجديدة"..

ومفتاح المواجهة الحقيقية، يكمن في إعادة صياغة العلاقة الوطنية الوطنية، وخاصة في الضفة الغربية والقدس، المسرح الحقيقي لتمرير المؤامرة، والبداية من حركة فتح ورئيسها، بأن يتم دعوة كل فصائل العمل الوطني، بما فيها حركتي حماس والجهاد، لوضع أسس المرحلة القادمة، واعلان إنتهاء مرحلة الانقسام من الضفة قبل قطاع غزة، وان "التوافق الوطني" هو الناظم لكل الحركة السياسية، وان أجهزة الأمن بكل مسمياتها ستصبح منذ اليوم، درعا واقيا للمشروع الوطني، وأن العلاقة مع دولة الكيان باتت علاقة مع محتل وعدو، وعليه تبدأ رحلة تنظيم "البيت الفلسطيني" في الضفة رسالة عن "إعلان فلسطيني جديد"، ومنه تصبح حركة "التوافق الوطني" في قطاع غزة جزءا من الذي حدث في القطاع، ومن يعتقد أو يتوهم أن التصالح فقط في القطاع فهو عمليا لا يبحث

مصالحة حقيقية، بل نصبا سياسيا "شرعيا".. (طبعا رفع الجريمة السياسية العقابية ضد القطاع يصبح تحصي حاصل للتوافق).

الضفة والقدس هي أرض المعركة الحقيقية وليس قطاع غزة، ولذا البدء من هناك، ترتيبه ضمن "رؤية مشتركة شاملة" هو الضرورة الوطنية، ودونه هناك البديل الموضوعي والذي ستقوم دولة الكيان بتشجيعه بكل السبل الممكنة، بديل "الفوضى الشاملة" سياسيا وعسكريا في مناطق (أ، ب) والتي ستخرج منه من طرف واحد، وستفرض سيطرة أمنية مطلقة على غيرها..

فتح الباب لـ"الفوضى الشاملة" لتغطية تمرير المؤامرة من جهة، ولتبيان أن الفلسطينيين لا يمتلكون "قرارا"، وأن ترك المشهد لهم سينتج خطرا أمنيا عبر فوضى مسلحة.. تحاول استخدامه كما استخدمت "الارهاب الاسلاموي" الداعشي وغيره..

الاستخفاف بما سيكون ليس حلا، ولن يمنع مؤامرة، من يعتقد ان "اليوم التالي" لتنفيذ الصفقة الكبرى، سيكون كما قبله ليس سوى "غبي سياسي"، وبالتأكيد هناك من بدأ بترتيب أوراقه مع دولة الكيان حماية أمنية وسياسية، وبعضهم بدأ ترتيب مستقبله في مناطق أخرى..

المسؤولية ليس أن تشكو المتأمرين وتكشف مؤامرة، بل أن تعمل لمواجهة ذلك بكل ما لك من إمكانيات حتى لو كانت محدودة، الأهم العمل كي لا يكرس التخاذل والاستسلام سلوكا ومنهجا..

المواجهة السياسية الشاملة هي الحل.. ولنا لقاء آخر للحديث حول أسس المواجهه الشاملة لو كان للحياة قرار بذلك!

ملاحظة: لم يكن مناسبا أو لائقا أن يقوم تلفزيون فلسطين بإذاعة فيلم عن "الرئيس عباس" في هذا التوقيت تحديدا، وخاصة على ضوء ما ينشر عن وضعه الصحي.. الفيلم رسالة تعزيز للإشاعات لكن بشكل "نفاقي"!

تنويه خاص: مهم جدا قراءة حيثيات وقف قرار نقل غواتيمالا سفارتها الى القدس.. المحكمة الدستورية أكدت أن "علمانية النظام" تمنع الرئيس من التصرف

كحاكم مطلق.. تخيلوا هيك قرار في محل ثاني ..أوووووف شو بيطلعوا
"جواسيس" قضاة المحكمة!

الرئيس عباس..شكرا لإعترافاتك الصحيحة والمتأخرة جدا!

كتب حسن عصفور/ شخصيا، سأكون أول "الشاكرين جدا"، وربما من "القلائل جدا" ايضا، الذين سيتقدمون بالشكر الى الرئيس (المجمع) محمود رضا عباس على خطابه "الوداعي" وطنيا وسياسيا وشخصيا، يوم 19 مارس 2018، وبالمصادفة أن يأتي في يوم تم تعيينه رئيسا للوزراء بأمر أمريكي - إسرائيلي مباشر عام 2003..

لن أقف كثيرا على ما اشار له عباس بخصوص الإجراءات التي سيقوم بها لـ"عزل الضفة" عن "بقايا الوطن" في القدس والقطاع"، ولا ما يخص محاولة تفجير موكب رامي - فرج، وما لديه من "معلومات أمنية" دون أي تحقيق، فهو لديه طرق معرفة متعددة، وخاصة "غرف التنسيق الأمني" مع الكيان وغيره، ولن أهتم كثيرا بما نعتة لحماس من أوصاف فمنها ما تستحقه بجدارة..

وربما أثارني فعلا، كمية "اللغة السوقية" التي إستخدمها في الخطاب، وطبعا تم حذفها من نص الخطاب المنشور رسميا، لكنه قدم نموذجا لمن سيحق له لاحقا بنعته بأي صفة دون ان يخرج من يقول هذا "تجريح" او كلام شخصي..فالرئيس عباس دخل "التاريخ" كونه أول رئيس يشرعن الردح والشتيمة باعتبارها "لغة رسمية" في الخطاب السياسي، فعباس أصبح مخترع "الردح لغة رسمية"..

ودون، الالفتات لنتائج "فعلته" يوم 19 مارس 2018، على مجمل المشروع الوطني، وعلي "بقايا مستقبله"، وأنها رصف الطريق بافضل أنواع مواد الرصف لتنفيذ "صفقة ترامب الكبرى"، وأيضا دون حساب أثر ما قال على علاقاته مع الدول العربية، وخاصة الشقيقة الكبرى مصر، وربما الأردن..

وبلا حسابات كيف سيكون مكانه في قمة الرياض القادمة، لو كتب له "عمرا"
للحضور..

وبعيدا، عن رد الفعل الدولي عي أي إجراء عقابي ضد الأهل في القطاع، بل ومدى القدرة على تنفيذه، وقبلها هل سيسمح له بذلك، وهو أصلا فاقد القدرة على السيطرة على مفاتيح السلطة ذاتها، وفقا لأقواله سابقا وأقوال شخصيات من حوله، وهل ستطبعه دولة الكيان لتنفيذ ما يحلم ويشتهي لكسر ظهر أهل القطاع، ردا لجميل خدماته الجليلة والكبرى لصالح أمن إسرائيل منذ بات رئيسا وفرحة "شارون الكبرى" به..

وقفزا عن غياب أية رد فعل فلسطيني مؤيد له، ذات وزن، وتجاهلا أن غالبية القوى المركزية في الشعب الفلسطينية إعتبرته "خطاب ردة سياسية" وفتح "باب الفوضى"، فأن الرئيس عباس قال في خطابه ما كان معلوما لكل وطني فلسطيني، حول تطورات المشهد منذ استلامه المنصب..

الرئيس محمود عباس، أعلن صوتا وصورة وهو في قمة الانفعال الذاتي، ان الانتخابات التشريعية عام 2006، كانت قرارا امريكيا، ومؤامرة منها لتنفيذ "الربيع العربي".. ومن هنا نبدأ أول السطر، اليس أنت يا سيادة الرئيس من أعلن الى تلك الانتخابات بعد عدة اشهر من تنصيبك رئيسا.. فهل كنت حينها تنفذ الأمر الأمريكي ك"رد جميل" لهم على ما فعلوه لك قبلها، وتحديدًا منذ العام 2002 حتى تمكنت.. أم انك كنت "ساذجا" منساقا لتنفيذ مؤامرة كبرى كما الانتخابات تلك دون وعي أو معرفة و"حبا" في الديمقراطية التي استخدمتها يوما سلاحا لطعن الخالد!..

إعترافك، يعني أن من بدء الكارثة الوطنية الكبرى هو انت، وليس حركة حماس، اي أنك انت "أصل المصيبة الكبرى"..

وليتك أبقيت الإعترافات التاريخية عند حدود اصل "النكبة الثالثة"، ودورك بها بل ومشاركتك التنفيذية المباشرة لتمريرها، فضحت "سرا" كان معلوما لكل وطني، بأن انقلاب حماس 2007 كان جزءا من مخطط أعدته أمريكا واسرائيل وأيضا "شريكك السياسية والمالية" دولة قطر، ورئيس وزراءها في حينه حمد بن جاسم الذي زار تل أبيب بمعرفتك قبل الانقلاب بأيام عدة..

سيادة الرئيس عباس، هل يعقل انك أمس فقط، وبعد تفجير موكب رامي - ماجد إكتشفت كل هذا التآمر الأمريكي، بعد أفضل علاقات بينك وبين الإدارة أمنيا

ودعما سياسيا وماليا منذ أن مهدت لك الطريق لتصبح رئيسا..اي طوال 13 سنة متواصلة وكم شهر..

وبما انك كنت على علم بأن إنقلاب 2007، كأن امريكا بدعم إسرائيلى (سنقفز عن دور سندك العربى الوحيد قطر)، لماذا لم تتخذ أي خطوة سياسية ومالية وأمنية و"وطنية" ضد القطاع فى حينه، ولما لم تعلنه "إقليميا متمردا"، فهل كنت حينها جزءا من تلك "المؤامرة"، وضميرك اصابتة نوبة صحيان الآن بعد ان اوشكت مغادرة المشهد العام.. فقررت الاعتراف بأنك "أصل المصائب" ..

ومع ذلك، أي كانت الأسباب التي دفعتك لكشف تلك المؤامرة، فعليك ان تكمل "الجرأة" و"الشجاعة" وتعتذر للشعب الفلسطينى عن كل خطاياك وجرائمك السياسية وتطلب منه الغفران، وتحمل حقيبتك بكل ما بها من "أموال" تم إكتنازها بغير حق، وترحل..وقبل كل ذلك عليك الاعتراف بدورك فيما كان من مصير للخالد الشهيد المؤسس، وان تذهب اليوم 20 مارس الى ضريحه، وتبكي كما يجب البكاء وتطلب منه السماح.ولروحه الحق فى سماحك ام مطاردتك الى يوم الدين!

ملاحظة: أحدهم، قال كم مرة عباس هاجم اسرائيل وتذكر أنها دولة احتلال فى "خطابه التاريخى" لحماية "المشروع الوطنى" وبعد المراجعة كانت مرة واحدة وبس..ياااه شو وطنى وكبير كمان، - صحيح شو مشروعه الوطنى -..!

تنويه خاص: أحلى ما كان فى "لقاء المقاطعة"، عباس قرر كل شي قبل البدء ثم طلب من "القاعدين" أن يحكوا.. حاكم ديمقراطى جدا..بس صحيح ليش كان منفعل الى هاي الدرجة اكيد مش غيرة على وطن..شكلها غيرة على "شي تانى" ..فتشوا عنها شباب!

القوة التنفيذية الغائبة في "فعلة عباس الدنكوشوتية"!

كتب حسن عصفور/ لعل "الصدمة السياسية" التي جاءت كرد فعل على فعلة محمود عباس، بتهديداته ضد قطاع غزة شكلت الصدمة الكبرى له وفريقه، حيث لم يجد من يقف معه لا محليا ولا إقليميا وبالطبع لا دوليا، ما سيضعه شخصيا امام واقع حرج، خاصة إن أجبر على التراجع امام تطور الأحداث..

بالتأكيد، الفشل لم يطل كثيرا لكسر تلك "العنترية الفارغة" التي حاول عباس ان يصدرها الى العالم، عبر مشهد هزلي سيحفظ على انه خارج النص الوطني - السياسي والأخلاقي، عندما تحدث بلغة "سوقية" عن حماس وقيادتها، وجعل من "الأحذية والصرامي" سلاحه للهجوم، (يبدو أن العقدة الخاصة بالأحذية لديه عادت فجأة).. يبدو انه انتظر ان تخرج جموع الشعب في اليوم التالي تهتف له تؤيد خطواته، تصرخ بـ"إسقاط حكم حماس"، أو هام رسمتها له "مجموعة" تبحث أن تزيد من تورطه في العداء السياسي، وكأنها تقوم بتنفيذ "دور مرسوم" لها من قبل جهات خارجية لتدفع عباس نحو "الهاوية"، فتكون خاتمته اسوأ كثيرا مما يتوقع، نهاية "كاركاتورية" تفقده أدنى مشاعر الإحترام..

ودون الاهتمام كثيرا بما يدور في كواليس المقاطعة لما بعد رحيل عباس، ومن يتأمر على من، ومن يؤدي خدمة لمن، كما سبق ان تأمر هو على الخالد، فما كان من خطاب تهديدي، عابه "عوار سياسي كبير"، فلم يكشف لنا كيف له ان يقوم بتنفيذ أي تهديد ضد قطاع غزة، وهل يملك الأدوات الخاصة بتحقيق "حلمه التطهيري للقطاع اهلا وأرضا"!

عندما يعلن، انه سيتخذ قرارات وطنية ومالية وإقتصادية، كيف له ان يقوم بتلك الخطوات، خاصة وهو لا يملك من امره شيئا داخله، حتى "الاعتماد على الانتفاضة الشعبية" لـ"إسقاط حكم حماس" فقد كل إمكانية له بعدائه لغالبية سكان القطاع، ولم يحافظ سوى على "مجموعات مصالح مالية"، لا قيمة لها ولا أثر ولا يمكنها أن تدفع حياتها ثمنا لتنفيذ الرغبة العباسية..

كيف لعباس أن يقوم بتنفيذ أي تهديد، وبأي سبل ممكنة ما لم يتم الاتفاق كليا مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث سندها له وموافقتها "شرط الضرورة" لتنفيذ أي عقوبة ممكنة، وهو ما كان بعد إعلان المنامة بـ"القرارات غير المسبوقة" أبريل

2017، حيث لجأ الى دولة الكيان الاسرائيلي، طالبا منها تنفيذ قراراته، وفعلت بعضا ورفضت بعضا، ليس حبا في قطاع غزة، بل لتأكيد ان عباس لا يملك من امره شيئا، ولا قيمة لأي قرار له ما لم تمهره بموافقتها..

ولعل ذلك، ما أدى بصائب عريقات لكشف الحقيقة تلك، أن "الرئيس الحقيقي للسلطة الفلسطينية" اسمه مردخاي وليس محمود، حقيقة تعود الى المشهد مجددا بعد "الخطاب الفريد" ..

اسئلة لا بد منها عند نقاش العقوبات التي يراد فرضها:

*هل سيلجأ محمود عباس (الموظف) بالطلب الى (الرئيس) مردخاي لتنفيذ العقوبات المتوقعة ضد قطاع غزة، وأن يشكل "طواقم خاصة" من اجل تحويل الرغبة الى واقع..؟!

*ما هو "الثمن" الذي سيتم دفعه الى حكومة دولة الكيان من اجل القيام بتلك المهمة، مع المعرفة انها لن تقدم "هدايا مجانية له ولفريقه"؟!

*في حال رفض "مردخاي" تنفيذ "الرغبة العباسية" ماذا سيحل بها، بل وما سيكون مصيره الشخصي والسياسي، هل سيعلن التراجع والاعتذار، ام سيفكر جديا في أفضل السبل لمغادرة المشهد قبل أن يحل أمرا مكروها؟!

*في حالة الفشل العام وعدم قدرته على التنفيذ، والاصرار على الاستمرار كيف يتوقع ان يتم التعامل شعبيا وعربيا ودوليا، مسألة من الضروري جدا التفكير بها.. خاصة بعد ما حدث من ردود فعل عالمية قبل محلية، وكلها رافضة بل وصافعة له..

*كيف سيخرج عباس من تلك "الفعلة السوداء"، هل بمزيد من الاشاعات أو البحث عن خلق "حالة تعاطف إنسانية عبر الحالة الصحية، أم البحث عن "فتنة جديدة" ولكن بالصفة الغربية بالحديث عن "مؤامرة إغتيال" ما ضد شخصية ما؟!

لو اراد عباس أن يللم بعض مصائبه، عليه أن يذهب الى القاهرة فورا ويدعو لعقد الإطار القيادي الفلسطيني ويترك له إتخاذا القرارات التي تحمي القضية الوطنية، وغيرها سلاما يا فلان..!

"الدنكوشوتية السياسية" لن تخلق "بطولة سياسية"، ذلك هو الدرس الأبلغ..

ملاحظة وتنويه خاص: إمي التي افتخر بها أبا واما، تكفلت بي وأخوتي بعد رحيل الأب وعمري عاما واحدا، امرأة من "طراز فريد"، أمية لا تقرأ ولا تكتب، لكنها أصلب من الفولاذ، جسدت دون أي ثرثرة المعنى الحقيقي للرافعة الأسرية.. إمي رحلت دون وداع مني ودون بكاء كما المعتاد.. سلاما لك.. سلاما لروحك التي تسكنني.. سلاما الى حين اللقاء يا صافية!

المجلس الوطني.. "شرعية سياسية" قبل "شرعية رقمية"!

كتب حسن عصفور/ لا تزال أوساط الرئيس محمود عباس تعتقد أنها تستطيع عقد "مجلس وطني" في المقاطعة (المقر الرئاسي)، مهما كانت ظروف الإنعقاد حضورا وغيابا، وتحت ذريعة مثيرة للسخرية السياسية، أسمتها تجديد "الشرعية الرسمية" ..

إصرار فريق الرئيس عباس، على عقد مجلس في رام الله، بمن حضر رقميا، دون الإهتمام بالحضور السياسي، فذلك اعلان رسميا بإنهاء مرحلة سياسية فلسطينية، بدأت مع الإنطلاقة الثورية المعاصرة للشعب الفلسطيني، وقيادة ممثليها لمنظمة التحرير 1968، ونقلت معها المنظمة من واقع تنظيمي "محكوم" بآليات عربية رسمية، الى صياغة جديدة للقرار الوطني الفلسطيني..

حافظت منظمة التحرير منذ ذلك الحين على خيط ناظم، ساهم بقوة على حماية المنظمة وترسيخها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، بفضل آلية عمل "عبقرية"، كرسها قادة الثورة - المنظمة، إنطلقت مع تطوير مفهوم "الوحدة الوطنية" الى "الشراكة الوطنية"، ما ادى لإستمرار منظمة التحرير، رغم كل المؤامرات التي تعرضت لها، ومحاولة تقسيمها وفقا للمشهد العربي، او خلق إطار موازية - بديلة، كما كان من إنطلاقة حماس كفرع عسكري للإخوان المسلمين عام 1987، حاولت أطراف عربية وغير عربية إستخدامها في مواجهة منظمة التحرير..

قيادة الثورة - المنظمة، وفي المقدمة منها الزعيم الخالد ياسر عرفات، أدركت قيمة الوحدة والشراكة، ليس لإستمرار الثورة وترسيخ مكانة المنظمة فقط، بل لأنها السبيل الوحيد لتحقيق المشروع الوطني، ولم تنحاز يوماً لإستخدام "الأكثرية الرقمية" لحركة فتح لفرض "قرار أو هيمنة"، رغم ان ظروفها عدة كانت تسمح لها بذلك، وحتى في المحطة الفارقة التي كادت أن تحدث "خرقا إنقساميا" لتلك المعادلة عام 1984، بعقد المجلس الوطني بدون "شراكة كاملة" في عمان، حيث قاطعت فصائل مركزية عقد المجلس، منها الجبهة الشعبية والصاعقة والقيادة العامة، مكونات ذات ثقل في تكوينه المجلس الوطني، أعادت القيادة عقد مجلس وطني في الجزائر بذات الرقم 17 مكرر، في محاولة لتجاوز محطة كانت الأخطر على وحدة منظمة التحرير.

كانت تستبق أي جلسة للمجلس الوطني، حركة مشاورات واسعة لما يعرف بـ"القيادة الفلسطينية"، التي تشكلت كإطار يصنع القرار قبل أن يذهب الى الجهات التنفيذية، إطار يضم الصف الأول من قادة الفصائل وشخصيات مستقلة ذات وزن سياسي، الى جانب أعضاء تنفيذية منظمة التحرير.. إطار كان عمليا هو من يقرر ويصنع أي قرارات ثم يتم الإقرار الرسمي في الأطر الرسمية، تنفيذية أو مجلس وطني.. لكنها آلية شكلت "جدارا واقيا" لإستمرار وحدة الثورة والمنظمة، وقبلها ان تترسخ المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا.

اليوم ما يحدث لا يمت بصلة لتلك التقاليد الوطنية - الثورية، بل نقيضها في كل مشهدها، حيث قرر عباس وفريقه منفردا موعدا لعقد مجلس، زمانا ومكانا، وتجاهل أن المكان لا يمثل مكانا للتوافق الوطني، وليس مكانا وطنيا آمنا، بعد ان اصبحت دولة الكيان هي الحاكم المطلق لحركة الحياة السياسية في الضفة الغربية، وأن اي قادم أو خارج من "شمال بقايا الوطن" يجب أن توافق عليه سلطات المحتل، بما فيها حركة الرئيس عباس نفسه، وهو لا يستطيع ان يذهب من بيته لمكتبه والعكس دون "تنسيق أمني" مع المحتلين..

المكان، هنا يمثل نقطة فراق سياسي وهو يعرف تماما، بعد أن فشل بمحاولة سابقة لعقد مجلس بذات الشروط، حيث رفضت غالبية القوى المركزية الممثلة لمنظمة التحرير، وايضا موقف رئيس المجلس الوطني "المجاهد" أبو الأديب، الذي سيكون أول الخارجين من موقعه لفتح الباب لردم مرحلة والبدء بمرحلة..

إعادة "المحاولة العباسية" تحت ذريعة كاذبة وخادعة، تجديد الشرعية تفتح الباب واسعا لتدمير منظمة التحرير بصيغتها القديمة، كقائدة للحركة الوطنية والشعب الفلسطيني، وتشكيل "إطار مستأنس كليا" مع المرحلة التي يتم الإعداد لها، لتكريس "إطار" لبعض التمثيل"، فيما يفتح الباب واسعا لإطر جديدة..

وإستنادا الى مزاعم فريق الرئيس عباس، بأن النصاب الرقمي بات مضمونا، دون اي تفاصيل، مع أول إشارة لتزوير فيما يعرف بعملية إستبدال الراحلين من المستقلين، ودون تحديد لممثلي المنظمات الشعبية، وسبل الإختيار، في ظل غياب البعد الديمقراطي، ومع عدم مشاركة حركتي حماس والجهاد، والى الآن الجبهة الشعبية، وربما الديمقراطية، مع رفض الصاعقة والقيادة العامة، وجزء هام من فتح (تيار الإصلاح بقيادة دحلان)، يتحول " مجلس رام الله" الى جلسة تدشين لمسمى غير المسمى.

المسألة ليس سباقا لتلبية رغبة محمود عباس، وهو يعيش ظروف صحية وسياسية لا تمنحه القدرة على إتخاذ القرار المناسب، كان الأجدر من حركة فتح، حماية لتاريخها أولا، وصيانة لوحدة التمثيل الوطني ثانيا، ولمنع تدمير مكتسبات شعب ثالثا، ان تقف هي قبل غيرها لترفض اي خطوة انعزالية دون توافق وطني..ومن يعتقد ان العالم سيحترم اي مؤسسة سنتشكل دون وجود قوى مركزية فيها، ليس سوى غبي سياسيا وساذج وطنيا..

لا زال هناك وقت لوقف هذه "المهزلة الأخطر" على المنظمة والمشروع الوطني..

وفي المقال القادم، سنتناول الصراع داخل فتح على وراثته أبو الأديب.

ملاحظة: في سابقة تاريخية سيزور وزير الخارجية السنغالي دولة الكيان..الفضيحة ان تستخدم "القدس" غطاءا لتبرير حركة "الإنكسار السياسي". تلك هي نصائح محمود عباس تعالوا الى القدس، (صحيح ليش ما يروح هو يزورها)، لكن الحقيقة هي تعالوا الى تل أبيب..شو وطني وكبير كمان!

تنويه خاص: قيام أجهزة أمن عباس بشن حرب ضد أبناء قطاع غزة، ضحايا إنقلاب 2007 هو إستكمال للحرب على القطاع بشكل آخر..الحقد سمة عباسية!

المقاومة الذكية: استبدال "الحشد الشعبي" بـ"الحشد التواصلي"!

كتب حسن عصفور/ بانت أجهزة أمن الرئيس محمود عباس، على قناة كاملة أن شعبيته وصلت الى حد الإنحدار، وأن مكانته لم يعد لها أثر في المشهد السياسي الفلسطيني، الا من خلال "مراسيم وقرارات" تهدد وتتوعد كل من لا يعلن تأييدا له..

ولقد كشفت كل استطلاعات رأي جرت في الأشهر الأخيرة، سواء المعلنة، أو تلك التي تقوم بها تلك الأجهزة، عبر أدوات إستطلاعية ومواقع إعلامية مرتبطة بتلك الأجهزة، أن مكانة الرئيس عباس وصلت الى "مرحلة غير مسبوقة" من الإنحطاط الشعبي، ولم تسعفه الحركات المسرحية التي لجأ اليها عبر لغة "الشتم والردح"، بل عليها كشفت جانبا آخر مما وصلت له حالته، بفقدان القدرة على السيطرة في تصرفاته أو التحكم بها..

الى جانب "غموض" حالته الصحية، فغالبية التقارير تشير الى إصابته بـ"سرطان المعدة"، لكنه وفريقه يصرون على عدم إطلاع الشعب على حالته تحت بند "السرية"، علما بأن تفاصيلها وصورها موجودة عند أجهزة الأمن الإسرائيلي والمخابرات الأمر يكية، وكل ما له صلة بهما..

وأدت قراراته الأخيرة نحو قطاع غزة، لخلق "جبهة موحدة" ترفض كل ذلك، وشكلت حائط صد لها، مما أجبر فريقه العمل على تنفيذها بـ"الكتمان - استعينوا على قضاء حوائجكم"- ، ومحاولة تقديم "إغراءات سياسية - أمنية" للطرف الإسرائيلي مضاعفة لما هي عليه، مقابل أن تشارك تل أبيب بتنفيذ "خطة عباس" لـ"تركيع" قطاع غزة، لتصبح المعادلة العباسية، معلومات أمنية مضاعفة مقابل خطوات تعزيز الحصار..

كان "لقاء البيت الأبيض" وما تلاه من أبعاد سياسية، وحرص العالم على مساعدة قطاع غزة، وتجاهل عباس كليا، ورفض إعلانه لحصار القطاع، بل أن الدول الأوروبية أعلنت لأول مرة انها ترفض موقفه الهروب من ملف المصالحة، ولعل تصريحات وزير خارجية فرنسا وألمانيا خلال لقاء عباس ووزير خارجيته (المالكي)، برفض "كسر جسور المصالحة الفلسطينية" مؤثر سياسي هام، وصفعة للنزعة العباسية.

ودون التطرق لكشف تنامي حركة الفساد في عهد عباس، ووصولها الى نسبة خيالية، تفوق كل بلدان العالم، فغالبية (80%) من الشعب يؤكدون أن الفساد منتشر جدا في مؤسسات السلطة وعلاقتها بالمؤسسات المالية والإقتصادية الخاصة..

وتزايدت رداءة الموقف السياسي، عبر محاولة "تحييد" دولة الاحتلال في خلافه مع أمريكا، بعدما تجاهلته رغم كل الخدمات الإستراتيجية التي قدمها منذ كمب ديفيد 2000 حتى 2018، وأكد موقفه خلال إجتماعات اللجنة التنفيذية الأخير، بقوله انه لا يمكنه مواجهة اسرائيل لأن ذلك يعني أن "تكسر ظهره" ..

مشاهد أدت الى إنحدار مكانة عباس الشعبية والرسمية، تفاقمت بعد إعلانه عقد لقاء "مجلس رام الله" تحت حراسة أمنية إسرائيلية وموافقتها، لرفض القوى المركزية الفلسطينية المشاركة في تلك "المهزلة السياسية" ..

ولكل ذلك، لجأت أجهزة الأمن العباسية، بالتنسيق مع "شريكها الإسرائيلي"، البحث فيما يمكن أن يواجه حملة "الإنحطاط" تلك، فجاءت عملية "الحشد الفيسي بوكي والتواصل الإجتماعي"، حيث لا يحتاج الأمر سوى خلق حسابات وهمية ونشر اعلانات، وعمل اعجابات بالطريقة التي تريد..

ولأن مسلسل الفضائح لتلك الزمرة بلا سقف، اعلنت أنها تمكنت خلال ايام معدودة فقط الى "حشد ما يزيد على 2 مليون" شخص في سياق حملة "فوضناك" ..وكم هي مفارقة أن لا تجد تلك الحملة "الوهمية"، ألفين من بين تلك الملايين يذهبون الى منزل عباس أو مقره الحصين، يعلنون "تفويضهم" له ..

وكان لهم بدلا من الكذب على الرئيس عباس وخداعه بـ"حملة وهمية مليونية"، ان يحشدوا له أآفا معدودة تحت سمع وبصر وسائل الإعلام العالمية، لتصبح رسالة "شعبية" الى "كارهي الرئيس المتنامين بسرعة قياسية" ..

خلال مؤتمر فتح السابع، أكد بيانها السياسي، على إيمان الحركة بإنتهاج مبدا "المقاومة الذكية"، دون أن تكشف حقيقة مغزى "الذكية"، ويبدو أننا أخيرا وصلنا الى فك ذلك "اللغز السحري"، بأن فتح تستبدل حركة "المقاومة الشعبية" بحركة "المقاومة الذكية الفيس بوكية والتواصل الإجتماعية" ..

ولكن السؤال، هل حقا يمكن اعتبار ما حدث من حملة "فوضناك" يمثل فعلا "ذكيا" أم نقيضه، وهل ساعدت في إعادة بعضا من الخسائر المدوية ام زادت منها.. سؤال للتفكير وليس للنسيان!

المواجهة مع المحتل وأمريكا، لا يمكنها أن تستجدي "تفويضا زائفا"، فلو كان شعب فلسطين مقتنعا بأن عباس حقا يبحث مواجهة لهما لما أنتظر "أساليب أمنية" لمساندته.. ودوما راجعوا مشاهد حصار الخالد ياسر عرفات علکم تدركون الحقيقة وأيضا الفارق..

ليس مهما ما تصف نفسك ألقابا، ولكن أن يصدقك الشعب بما تقول.. ونظن أن المشهد الراهن يقول كل ما يجب قوله، رئيس يحاول حصار شعبه، فبات هو "محاصرا عن شعبه".. نهاية منطقية لمن تأمر على الشهيد المؤسس أبو عمار مع اعداء الشعب الفلسطيني..!

ملاحظة: سلوك أمن حماس ضد طلبة جامعة الأزهر يثير الإستفزاز، ويكشف أن "الظلامية" ثقافة وسلوك تحتاج مواجهة شعبية صارمة!

تنويه خاص: بات ضرورة سياسية تشكيل "تيار وطني واسع" لمواجهة تيار "مجلس رام الله التخريبي".. المسألة لا يجب أن تترك لـ"التساهيل".. المبادرة والتحرك قبل فوات الأوان.. وسأبدا في الأيام المقبلة فتح هذا الملف عبر سلسلة مقالات لو كان في العمر بقية!

اليوم التالي في الضفة لـ"صفقة ترامب الإقليمية"!

كتب حسن عصفور/ وفقا لمعلومات الملك الأردني عبدالله، التي سربها لرئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في الشهر الماضي، فإن زمن عرض "صفقة ترامب الإقليمية"، دخل الشهر العملي للعرض، وقياسا بسلوك الرئيس الأمريكي و"طاقمه الصهيوني" برئاسة صهره كوشنير، فلا توجد مؤشرات يمكن أن تؤدي الى تأجيل تقديم "الخطة الترامبية"..

واستنادا الى المعلومات ما بعد لقاء الوفد العربي "السباعي" قبل أيام، مع ممثلي الإتحاد الأوروبي، فإن المسألة باتت محسومة لجهة الموقف الأمريكي، بعدم العودة الى الورا، وكل ما يمكن أن تقوم به الدول الأوروبية، بناء على طلب عربي ومناشدة فلسطينية (ترجي)، السعي بما يمكن اعتباره "تعديلا طفيفا" في جوهر "الصفقة الأمريكية" ..

وكي لا تبقى الحركة السياسية دائرة في "فراغ السياسة" وإنتظار "القدر المجهول"، أو ما يمكن اعتباره "هدايا بابا ترامب" من "تعديلات طفيفة" خادعة يراها البعض "جوهرية"، فلما لا تفكر "الشرعية الرسمية الفلسطينية" بمسار غير الذي تصر عليه، مسار الترقب والانتظار الى فعل قد يأتي أبدا، أو أن تصر على "رهان خاسر جدا" بأن لا تقدم هذه الإدارة على تقديم مشروعها "الحلم الصهيوني" الى طريق التنفيذ.. "القيادة الرسمية الفلسطينية" تعتقد أن "السلبية السياسية والانتظارية" هو السلاح العملي لها، رغم ان كل وقائع المشهد تقول أن هذه السياسية ليست سوى الوجه الآخر لتمرير الصفقة الأمريكية..

الجوهري، فيما سيكون من الأميركيان، هو تنفيذ خطتهم دون أي إهتمام لرأي الطرف الفلسطيني، أو أي اعتبار لموقفه منها، وهي المسألة المركزية التي تتهرب من مواجهتها، والهروب ليس جهلا فيما سيكون من عدم سؤالها أو مشاركتها أو انتظار رأيها موافقة أو رفضا، فما سيكون هو الذهاب المباشر للتنفيذ العملي..، دون أن تملك تلك القيادة رؤية لما سيكون!

أصبح من الضروري أن تتقدم "القيادة الرسمية" بتصورها الأولي الذي تسلمته من أكثر من مصدر أوروبي وعربي، وخاصة السعوديين، عن أبرز ملامح تلك الصفقة، والكف عن مناورة ساذجة يرددها بعض "صبية السياسة" بأن القيادة لم تستلم "نص الصفقة"، لكنها أيضا تعلم مجمل عناصرها دون صياغة كاملة، من كل الأطراف التي تتصل بها..

جوهريا بات معلوما جدا، أن القضايا المركزية، تقوم على:

*خروج القوات الاسرائيلية خروجا كاملا من مناطق أ وب ، اي ما يعادل نسبة 42 % من الضفة، والخروج منها يماثل نسبيا ما حدث من "خروج مباشر من قطاع غزة" ..

خطوة لا تحتاج الى موافقة فلسطينية، وعليه ستكون "السلطة مؤسسات وأجهزة" أمام واقع عملي، هل تقوم بتعبئة الفراغ أم تعلن رفضها واستنكافها.. وعندها كيف يمكن أن يكون الواقع في غالبية تلك المناطق.. الرفض لن يكون حلا ولن يكون واقعا.. لذا وجب من الآن الاستعداد الحقيقي لهذا السيناريو..

*السيادة الأمنية الاسرائيلية على كل الضفة الغربية، مع استثناء "الأمن الداخلي" في المناطق التي انسحبت منها، وهو ما يستوجب وضع التصور العملي لمواجهة ذلك، وعدم الاكتفاء برفض أو صراخ..

*القدس الشرقية، تتجه الخطة الأمريكية لدفع القوات الاسرائيلية الخروج من "أحياء فلسطينية" في المدينة، وهو ما يعني أنها ستواجه "واقعا سياسيا جديدا".. حيث المسؤولية المدنية والسياسية والقانونية غير الذي كان سابقا.. فهل تدرك القيادة الرسمية عمق هذه الخطوة والمسؤولية التي يمكن ان تكون..

وبالنسبة لمنطقة "الحرم القدسي" والبلدة القديمة، قد تفرض أمريكا بالتوافق مع حكومة الكيان "واقعا" مختلفا وخارج سيادة أي من الطرفين، مع تصور لجهات تكون وصية على المنطقة تلك دون طرفي الصراع..

عناصر الصفقة التفصيلية الأخرى، تجميلية لا أكثر، تتعلق المزايا الاقتصادية، خاصة في قطاع غزة ومناطق في الضفة الغربية.. لكن جوهر الصفقة ما يتعلق بالأرض في الضفة المحتلة..

هل بدأت القيادة الرسمية وضع تصور لها لليوم التالي عند تنفيذ صفقة ترامب، وما هو فعلها لمواجهة "الواقع المفروض"، سياسيا وأمنيا وقانونيا.. الرفض ضروري من حيث المبدأ، لكن ذلك لن يقدم أي خطوة عملية لما سيكون..

في عالم السياسة لا يوجد هناك فراغ، ولن يسمح به أن يكون.. ولذا الى جانب الرفض اللغوي، وبعيدا عن مصداقية ذلك، فالمطلوب من اليوم قبل الغد أن تنتقل "الرسمية الفلسطينية" رغم كل هزلها التمثيلي، في ظل الانقسام، الى وضع تصور عملي وجاد للجواب على "اليوم التالي" لتنفيذ "صفقة ترامب"..

ودونه ستكون الفوضى غير الخلاقة بالضفة الغربية، وفتح المجال لانتشار "حارات مسلحة" في مناطق مختلفة بالضفة، خاصة وأن كمية السلاح المتواجدة

قد تمثل تحدياً أمنياً حقيقياً لأجهزة السلطة القائمة، وهي تعلم أن قوات الاحتلال كانت تمثل "درعاً واقياً" لها من تلك "القوة المسلحة الكامنة"، وهو ما يندرج بواقع ميداني مختلف، لو لم تقدم السلطة بوضع تصور وطني وحقيقي وعملي لما سيكون!..

تقديرات عدة يمكن أن تكون لو اكتفت القيادة الشائخة بالرفض السلبي.. حسابات ربما تكون أكثر تعقيداً من قدرتها على التفكير لكنها ملزمة بذلك، ودونه سيكون هناك ما لا يحمد عقباه!

ملاحظة: تصريحات القيادي في حماس أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالوكالة عن جرائم الحمد لله السياسية ولا شرعية الرئيس محمود عباس تكشف أن "المصالحة" فعل ماضٍ.. الكلام مش انفعال.. كونه الوجه الآخر لسلوك حكومة رام الله المستخفة!

تنويه خاص: أول نشاط لرئيس حركة حماس اسماعيل هنية بعد عودته إلى غزة كان زيارة أسرة الشهيد الصياد أبو ريانة.. خطوة "ذكية" سياسياً واجتماعياً.. كان أولى الاتصال بهم ممن يقول أنه "رئيس الشرعية"!

أمريكا تتجاهل "أبو رغال" وتبحث عن "مهديتها المنتظر"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حالة التيه السياسي لم تقتصر على افتقاد الرؤية لمواجهة القادم لما سيكون لـ"بقايا الوطن"، بل أدى إلى حالة من أشكال فقدان التركيز والمعرفة، وخطأ المفاهيم بشكل، لم تعتده الساحة الفلسطينية، حتى وصل الأمر بأن يتحدث عضو مركزية فتح، نال شرف رئاسة المجلس التشريعي والسلطة مؤقتاً (كلاهما بالصدفة لشغور شاغر)، في تلفزيون تابع للمؤسسة الرئاسية، بأن المرحلة الراهنة من صراع تماثل ما كان بين الخليفة علي بن أبي طالب، "وهنا يشير إلى محمود عباس"، وبين الخليفة معاوية بن أبي سفيان مشيراً إلى "حماس"، كلام يشير إلى قمة "الضياع الفكري والسياسي"..

كان من المتوقع، أن يخرج روجي فتوح في اليوم التالي، وعلى ضوء ما قرأ من رد فعل وتعليقات بتوضيح لتلك الأقوال، وأن الإسقاط للدلالة على شكل المشهد وليس تماثلا له، فمحمود عباس لا يمكنه أن يتماثل مع الإمام علي والذي وصفه الرسول محمد بأنه باب مدينة العلم، ولم يكن له أولاد استغلوا منصب والدهم في كل مجالات الحياة، فسادا ماليا وسياسيا وفرض "المريدين" في أكثر المناصب حساسية، ولا حماس تماثل معاوية بن أبي سفيان، دون بحث فيما قام بهن وصفاته الشخصية وانتصاراته السياسية - العسكرية، وله أن وصلت جيوشه الى بلاد عدة، فيما حماس انحصرت بـ"حكمها" في قطاع غزة، في فترة هي الأشد ظلامية في تاريخ القطاع..

عضو مركزية فتح، حاول مراضاة رئيسه في فترة حساسة جدا، مع "غضبه من أمريكا" لأنها تجاهلته وتجاهلت كل ما قدمه لها من خدمات سياسية - أمنية"، لكن غضب (عباس) لم يصل بعد لأن يخوض حربا مع إسرائيل، رغم أن أصل الحكاية هي دولة الاحتلال وليس داعميه، ولو كان حقا به بعضا من علي لقال قولا غير ما قال في آخر جلسة عقدتها اللجنة التنفيذية، "أي حرب مع إسرائيل معناها تكسر ظهري".."ولـ"خرج شاهرا سيفه دفاعا عن جوع شعبه للحرية والاستقلال"، وليس كاسرا كل سكين تقاثل في سبيل حرية شعبها..

ويبدو، أن واشنطن ذهبت لتتماثل مع ذلك التشبيه، فقررت أن تتخلى عن "أبو رغال" وتبادر في عملية بحث عن "مهديها المنتظر"، عليها تتمكن من فرض ما تريده من نظام حكم وسياسة ومشروع، مستخدمة ذرائع سبق أن استخدمتها بشكل بآخر، عندما قررت الخلاص من الخالد ياسر عرفات بالتواطئ مع "شخصيات فلسطينية كان على رأسها محمود عباس نفسه"..

(يجب أن لا ينسى أي فلسطين "إعلان بوش الإبن في 24 يونيو /حزيران 2002 أن الشعب الفلسطيني يستحق قيادة أفضل من هذه القيادة، مشيرا الى الشهيد المؤسس أبو عمار، فكان عباس الخيار الأفضل لهم وليس لشعب فلسطين) وتلك حكاية لا يتجاهلها سوى من أصيب بدوار مزمن..

أمريكا بدأت تبحث "مهديها الخاص"، بإسم "الإنسانية" "ورفع الظلم" و"المعاناة" عن مليوني إنسان محاصرين في قطاع غزة..تبحث عن خلق حالة سياسية

مستغلة الكارثة الإنسانية وجريمة الحرب التي تعرض لها أهل القطاع، ومن المفارقات أن محمود عباس هو شريك رسمي وعلني في هذا المشهد الذي يلم بقطاع غزة.. ولا نعلم أي صدفه ربطت بين زيارة رامي الحمدالله المفاجئة للقطاع وعملية "التفجير" التي أحالته لـ "بطل شعبي"، بين عشية وضحاها.. خلال بحث أمريكا عن "مهديها المنتظر"!

البيت الأبيض، يعيش أبهى عصور سيطرة صهيونية، حيث مجمل من يصنعون القرارات الخاصة بالصراع العربي الفلسطيني - الإسرائيلي هم صهاينة أنقياء ومستوطنين، بل أن بعضهم أكثر صهيونية من نتنياهو ذاته، ورغم ذلك يعلنون أنهم يبحثون عن "حل إنساني" لأزمات القطاع، كمقدم لحل "دولة ورابع دولة".. الساحة الفلسطينية تعيش "لحظة فارقة" في تاريخ الصراع، فالحركة الصهيونية المتحدة في البيت الأبيض وتل أبيب، تسابق الزمن لفرض مشروها بكل أركانها ومحتواها واقعا قائما، في حين قيادة المؤسسة الرسمية تسابق الزمن لفرض "الإنفصال السياسي - الانقسام الوطني والجغرافي"، تعمل على كل ما يساعد إنتشار "الحالة السرطانية الخبيثة" التي بدأتها شراكة مع قيادة حماس وبرعاية أمريكية إسرائيلية قطرية، فيما يعرف اليوم بالإنقسام..

كان مفروضا من القيادة الرسمية، لو أن المسألة الوطنية هي الناظم لـ "الفئة" الممسكة بزمام التمثيل الشرعي قهرا"، معالجة "الخبث المرضي" السائد منذ عام 2007، لكنها تصر خلافا لذلك، تزرع القسمة السياسية وتنتشر الفوضى التمثيلية، وكأنها تبحث تدمير المشروع الوطني، بعيدا عن "جعجتها اللغوية"، وهذيان منح "الألقاب" التي ستقال عكسها فور غياب من ينافقونه خوفا ورعبا لأسباب يعلمها أهل فلسطين وطنا وشتاتا..

من يعمل تعزيز القسمة بأي مظهر كان، وتحت أي ذريعة مستخدمة، هو أداة تكميلية لفرض المشروع التهويدي في فلسطين.. ومفتاحا للبدء في فرض المشروع الأمريكي لـ "الحل الإنساني" لأزمة قطاع غزة.. والأمل الا يخرج من يصف ذلك الحل ببشاير ظهور "المهدي المنتظر"، مع أنه نسخة عصرية لـ "أبو رغال" دليل العدو في محاولته هدم المقدس الوطني!

ملاحظة: جيد أن يدعو الهباش لـ"إنقاذ المخلصين" داخل حماس، لكنه لم يخبرنا ما هي أنجع السبل لـ"طريق الخلاص".. هل هو تشكيل "تحالف دولي" للإنقاذ أم تجهيز "فرق أمنية" لعمل ذلك.. صحيح كيف تم إنقاذ الهباش من فك حماس!

تنويه خاص: شكله "المنسق" مردخاي "رئيس السلطة الفعلي على رأي عريقات"، صار من جماعة "ستفتح أبواب جهنم على حماس وغزة" مع كل عملية موجعة لجيشه ولتحالف "التنسيق الأمني".. "بولي" اعتزل بدري أحسن لك!

"انتفاضة غزة" ضد حماس .. حلم يقظة و"غبي"!

كتب حسن عصفور/ بلا مقدمات، خرج احد أعضاء مركزية فتح، وعبر تلفزيون السلطة الرسمية، ليطالب أهل قطاع غزة، بضرورة الإنتفاض من أجل إسقاط "حكم حماس"، كشرط لإنهاء الإنقسام..

الدعوة بذاتها اعلانا رسميا، من قبل طرف الرئيس محمود عباس وفريقه بإنهاء البحث عن تنفيذ اتفاقات المصالحة، وترحيلها الى حين أن "يستجيب أهل القطاع الى الدعوة العباسية ويخرجوا بعشرات الآلاف الى الشوارع في إنتفاضة شعبية تسقط حكم الردة السياسية"..

الأمر الفريد، في هذه الدعوة، الكشف عنها بعد سنوات طويلة من سيطرة حماس بالقوة العسكرية على قطاع غزة، وبعد أن وقعت فتح، وبشخص من خرج ليطالب "أهل القطاع" بالانتفاض، سلسلة من اتفاقات "المصالحة"، وآخرها لم يتم اعلان وفاته حتى الساعة، بل أن بعضا من وزراء حكومة عباس لا يزالون يعملون في القطاع، ومن مقار عملهم التي تشرف على امنها أجهزة حماس..

لعل من أهم طرائف تلك "الدعوة"، انها تأت بعد أن قامت أجهزة الرئيس محمود عباس الحكومية بحصار "غير مسبوق" للقطاع، ونكلت به تنكيلا لم يكن يوما لإنسان أن يفكر بحدوثه بيد فلسطينية تقف يدا بيد مع قوة الاحتلال، ما أدى الى نشوب أحد أخطر الأزمات الإنسانية تصل الى اعتبارها جريمة حرب..

الداعي للقيام بتلك الإنتفاضة غاب عنه أن "الإنتفاضة" ليس عملا اعلاميا، ولا نداء تلفزيونيا، وليست جانبا من جوانب "المناكفات الساذجة"، التي باتت جزءا اصيلا من تفكير "شلة" فقدت كل صلة بشعبها وقضيته الوطنية، وتفرغت لتعزيز مصالحها، والمضي في تكريس كل ما يخدم تلك المصالح، التي لولا الانقسام لما كان لها حضور سياسي، ولغابت كليا عن المشهد..

أن يصل الإستخفاف الوطني الى هذا الدرك من الاستغناء - الإستهبال، فذلك مؤشر على أن المشهد الفلسطيني يتعرض الى قمة التشويه السياسي، وأن المسؤولية لم تعد جزءا من سلوك وتفكير فئة تدعي "التمثيل الرسمي" للشعب الفلسطيني..

الباحث عن "إنتفاضة أهل القطاع" ضد حماس، لم يفكر في مخاطر مثل تلك "الأقوال"، على ابناء فتح (المؤتمر السابع) في القطاع، وما سيكون موقف أجهزة أمن حماس نحو اي تحرك شعبي تجاه أي قضية، فهو قدم وبغناء نادر ما يمنحها القيام بأي ممارسات تحت "ذريعة حفظ الأمن العام والنظام" من "محاولات تخريبية"..

كيف يمكن لمثل هؤلاء أن يواصلوا "حركة الرغي" اللامسؤول، وتوريط غيرهم في مواجهة أزمات مجانية.. قبل الحديث بأنها دعوة لإغلاق ملف المصالحة، وستكون حماس محقة تماما بالقول أن الرئيس عباس ومن معه لا يريدون المصالحة بل يبحثون عن "إسقاط حكمها"..

التصريح الغبي، لم يراع أن هناك حالة من التوتر انتشرت بعد عملية التفجير خلال موكب رامي الحمدالله، ويمكن لحماس ان ترى فيما حدث "مناورة - مؤامرة" للمضي نحو تنفيذ "نداء فتح والرئيس عباس" بالانتفاض على حكمها..

التصريحات التي تخرج دون تفكير أو تركيز هي مظاهر لـ "الفوضى السياسية" السائدة، والتي يبدو أنها باتت "منظمة" و"مخطط" لها كجزء من تحضير المسرح لتكريس الفصل الوطني، تحت "شعارات ثورية" لكنها فارغة وغبية ايضا..

وتكتمل الفضيحة، عندما يتجاهل "المنتفض" هذا كليا أي إشارة الى الاحتلال الإسرائيلي، وتجاهل كليا أي دعوة شعبية لمقاومته، وكأنه تحول الى "صديق" و"محب" ..

أي مهزلة، أو بالأدق، أي إنحطاط سياسي وصلت اليه هذه "الفئة" التي لم تعد تخجل بالقيام بأي عمل مقابل تحقيق "أهدافها الخاصة والضيقة"، وايضا بسم الحرص على القضية الوطنية و"الشرعية" ..

"نداء الانتفاض" هو حق وطني وواجب الضرورة، ولكن على من يحتل أرضه أولا، ومن يخطف شرعيته ثانيا، ومن يعرقل سبل إنهاء الإنقسام ثالثا ..

ملاحظة: رحلت "ريم بنا" بعد معركة طويلة مع مرض قاومته بكل ما بها من إيمان لقضيتها.. رحلت "سنديانة الفن الوطني الفلسطيني" ..سلاما لروحك يا ريم، وصوتك وما أبدعت سيبقى أثرا ابديا لأجيال شعب ينتظر حرите من عدو وظالم!

تنويه خاص: على ضوء الأخبار المتكاثرة عن صحة الرئيس محمود عباس، لا ينال منه أو "مقامه" لو امر مكتبه إصدار بيان عن حالته الصحية.. خاصة مع نشر تعيين طبيب ألماني مقيم معه، وسفر مفاجئ الى الأردن بلا سبب سياسي!

هل تحقق "تنفيذية عباس" نبوءة بريجنسكي!

كتب حسن عصفور/ في "مفاجئة سياسية" يمكن اعتبارها أحد المفاجئات "السوداء" سياسيا في حياة الشعب الفلسطيني، قررت تنفيذية محمود عباس، (تنفيذية منظمة التحرير سابقا) يوم 7 مارس 2018، دعوة المجلس الوطني لعقد دورة جديدة، بالتنسيق الكامل مع سلطات الاحتلال، وتحت حرايتها قواتها الأمنية، في مدينة رام الله في 30 أبريل 2018 ..

المفاجأة، في أن القرار جاء خلافا لسياق البحث عن تنفيذ اتفاقات المصالحة الوطنية، رغم كل ما حملت من "مطبات"، تم صياغتها للهروب من تنفيذها، حفاظا على "التعهدات" المقدمة لأطراف خارجية، بأن يستمر الانقسام، كما أن القرار التنفيذي الجديد، يمثل "طعنة في ظهر مصر"، التي تعمل بكل السبل، وبلا

توقف، من أجل إزالة العراقيل لتنفيذ الاتفاقات، حتى أنها لم تسأل كثيرا عن تصريحات مندوب قطر في اللجنة المركزية لفتح، الرجوب، الذي وظفته مقابل ملايين الدولارات ووعدها أن تساعد مع دولة الكيان ليكون "خليفة عباس"، لكيال الاتهامات للشقيقة الكبرى، ودون أي رد فعل من قيادة فتح ورئيسها، وكأنه بالون اختبار لدفع مصر للخروج من دورها السياسي المسؤول، لكن الخيبة كانت حاضرة، بل عمقت مصر من دورها السياسي، وزادت من فعاليتها ميدانيا واتصالات، وقد تتسع رقعتها في المستقبل القريب..

قرار "تنفيذية عباس" بعقد مجلس "وطني" بمن حضر، وتحت حماية الإحتلال يمثل وضع حجر الأساس لمرحلة سياسية جديدة، تصبح بها كل "الخيارات ممكنة" للرد على هذه الخطوة "الإنقسامية الجديدة" لكنها الأخطر من المشهد القائم، لأنه أول قرار رسمي "يشرعن" لتقسيم - إنقسام منظمة التحرير الفلسطينية، للمرة الأولى منذ تأسيسها عام 1964، وتطورها الكفاحي بقيادة الثورة الفلسطينية المعاصرة لها عام 1968، لتعيد رؤيتها بما يتوافق مع المرحلة الجديدة، في مواجهة العدو الوطني - القومي..

الإصرار على عقد "المجلس" في رام الله وبحماية قوات الاحتلال، يمثل "رخصة أمنية" لوضع شروط الكيان المناسبة لتحديد عضوية المؤتمر، وايضا لفرض "قواعد سياسية"، بل وتنظيمية فيما يتعلق بانتخاب "تنفيذية جديدة"، لا تبعد كثيرا عن "هوى الحامي الأمني"، ولن تكون بعيدة عن أجواء المؤتمر السابع لحركة فتح، الذي فتح الباب لفرض "قائمة غرفة التنسيق الأمني"..

ويبدو، أن أصحاب قرار عقد مجلس بالحراسة الأمنية الإسرائيلية، يعتقدون أن "الشرعية" ليس سوى تسلط وخطف للقرار لتمرير أحد أكبر المؤامرات على القضية الفلسطينية، وأن استخدام "الشرعية الشكلية" سلاح لتمرير ما يخطط له من تصفية المشروع الوطني.. لتمرير مؤامرة التقسيم الجديد، المماثل لفرض الانتخابات الفلسطينية عام 2006 استجابة لطلب أمريكي، كمقدمة لفرض الإنقسام على طريق تطبيق مخطط شارون، المتفق عليه مع عباس في مزرعة الأخير بالنقب عام 1995، وعشية إغتيال رابين، وكأنه "تنسيق مسبق" بين الطرفين..

عشية عقد المجلس الوطني الفلسطيني 1996، حاول الخالد أبو عمار أن يدفع حماس للمشاركة بالدورة الجديدة، وكاد أن يصل الى هدفه الوطني، عندما قررت "شخصيات حمساوية" المشاركة في دورة المجلس، لكن التهديد الرسمي من حماس للموافقين، كان سببا للتراجع عن المشاركة، علما بأن الخالد "كسر القانون" بتأجيل باب اغلاق الانتخابات 24 ساعة للسماح للقادة الأربعة من حماس بالترشح، حاول الخالد بكل السبل مشاركة حماس في المجلس، رغم أن وضع السلطة - المنظمة عربيا ودوليا وشعبيا كان في حالة أفضل كثيرا مما هي اليوم..

عباس ومع معه، قرر أن يكرس الإنقسام ويطوره نحو بعد جديد، فلم يعد كافيا دوره بتنفيذ "الأمر الأمريكي -الشاروني" لتمرير صفقة انتخابات 2006، رغم معرفته الكاملة بنتائجها أثر تدمير مقومات السلطة الوطنية بعد العدوان الاسرائيلي - الأمريكي واغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات..إصرار أمريكي اسرائيلي ومشاركة عباس، كان الخطوة الأولى لتشريع "الإنقسام"..ويبدو أنه مصر أن يكمل دوره بعد أن حقق النجاح المطلق لتمرير ذلك المخطط، بالتوجه الى صياغة بعد تقسيمي جديد في إطار منظمة التحرير الفلسطينية- بصفتها الممثل الشرعي الوحيد، بعقد مجلس بـ"مقاس اسرائيلي - أمريكي" لتمرير "صفقة ترامب الكبرى"، رغم كل الكذب السياسي برفضها..

ولو كانت دولة الكيان، وقبلها أمريكا تريان "خطورة في خطوة عباس" لما سمحت له إطلاقا أن يخرج من باب بيته ليصل الى مكتبه، وهو شخصيا يعلم تماما تلك "الحقيقة"، بعد مؤامرة حصار أبو عمار، وحينها نال اللقب الذي لن يمحي من الذاكرة الوطنية "كرازي فلسطين" وما حدث له من مجموعة فتحاوية أمام التشريعي في مارس 2003، وكأن شهر مارس بات يمثل له "عقدة نفسية"، فقرر طعن الممثل الشرعي بقفزة جديدة نحو تقسيم آخر الأطر الموحدة..

عقد مجلس رام الله، سيقترح الباب فورا، وبشكل "شرعي" للبحث في عقد "مؤتمر وطني فلسطيني" في أي مكان خارج الحماية الأمنية الإسرائيلية، سواء في مقر الجامعة العربية أو قطاع غزة، ومن يعتقد ان اللقب "الشرعي" كاف للتعطيل

واهم وجاهل سياسي.. فميزان القوى السياسي الشعبي لم يعد أبدا كما كان قبل فرض عباس رئيسا عام 2005، ولا يحتاج المرء لكثير من سرد الأدلة لذلك التغيير..

عقد مجلس رام الله، يفتح الباب أولا لعقد دورة للمجلس التشريعي المعلق، بأغلبية من حماس ونواب تيار الإصلاح في فتح، مع نواب مستقلين، ولهم أغلبية الثلثين، لإنتخاب رئيس مجلس تشريعي جديد، بعيدا عن اللون الحزبي، ويفتح الباب لتجريد عباس من صلاحياته التي خطفها، خلافا للقانون..

عقد المجلس في رام الله، يفتح الباب للتفكير بعقد مؤتمر وطني يبحث في صياغة "عقد سياسي جديد" يمهد للبحث في تشكيل "إطار قيادي مؤقت" للحركة الوطنية الفلسطينية، لحماية "بقايا المنجزات" والتصدي لمؤامرة ترامب ومن يعمل على تنفيذها من طفریق التنسيق الأمني" ..

الاعتقاد أن "لقب الشرعية" كاف لفرض كل أنماط التأمير على الشرعية فهن واهم جدا، فالقوى الأكثر حضورا واثرا وفعلا لم تعد مرهونة بقرار للمحتل يسمح لها او لا يسمح، يقرر أطر العمل وفقا ليراد، بل هناك قواعد عمل جديدة، تستوجب تطورا سريعا لبحث سبل العمل المشترك..

قرار رام الله، لعقد مجلس انقسامى محدود، نهاية مرحلة سياسية وبداية مرحلة جديدة.. ووجب التحرك السريع لمواجهتها.. ويبدو ان عباس يريد ان ينهي حايته بتحقيق ما تم الاتفاق عليه عام 1995 وعام 2002 عند حصار الشهيد المؤسس.

ربما يبدو للبعض أن قرار "تنفيذية عباس" بعقد المجلس في رام الله هو تحقيق لحلم الأمريكي بريجنسكي عندما قال بعد حرب العدوان على لبنان عام 1982 ، وداعا منظمة التحرير.. ربما شكلا نعم لكن الواقع سيرد كما رد الخالد بقولته الشهيرة نخرج من بيروت نحو فلسطين.. ومن مؤامرة القسمة الجديدة لتطوير ممثل الشعب الشرعي نحو بناء جديد!

ملاحظة: عناصر استراتيجية حماس المقدمة للفصائل تكشف أن هناك "تغيير جوهري" في مسار الحركة.. العناصر تستحق مزيدا من البحث والتفصيلي لتصبح "رؤية وطنية شاملة" في قادم الأيام..

تنويه خاص: رغم قرار تنفيذية عباس لتشويه يوم النصر في 7 مارس.. ويوم المرأة لكنها تبقى دوما حامية نارنا المقدسة وشريك حق لبناء فلسطين جديدة دون تسلط وقهر ومصادرة حق وحقوق..!

حذاء "غواتيمالي" في وجه "المبعبعين"!

كتب حسن عصفور/ لو أقدمت أحد مؤسسات "المجتمع المدني" الفلسطيني، ذات البعد الوطني والخارجة عن حسابات الدعم المالي المعلوم "أسبابه" من "المانحين الغربيين"، لعمل "جردة كلام" للمتحدثين بإسم القوى والفصائل، والتي باتت غير معلومة العدد، وبعضها غير معلوم الهوية والانتماء، حول التهديدات التي أطلقتها ضد أمريكا وتحالفها الرجعي والعدواني، لقدمت بتلك "خدمة اعلامية مميزة"، وربما تقدم "خدمة وطنية" بتلك "الجردة الكلامية" للشعب الفلسطيني، لما يقال وينتهي مفعوله مع انتهاء زمن النشر الكلامي..

وأثبتت مختلف القوى الفلسطينية، كل بإسمه وصفته، صدق المثل الشعبي الفلسطيني، أن "اللي بيكبر حجره ما بيضرب"، وهذا ما يمكن تطبيقه بلا أي ارهاق على "تهديدات الفصائل المتنوعة"، منذ زمن، لكنها تزايدت صراخا وجعجة بعد قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية الى القدس، وبدأت رحلة التنفيذ..

ولأن أمريكا قد تكون صاحبة سطوة "رهيبة" ربما تصل الى قطع أيدي، او "لسان" المهددين، فما نحن أمام دولة لا تملك من عناصر القوة أثر يمكن أن يحسب حسابها، دولة ربما وجدت ذاتها محل إهتمام إعلامي في الأشهر الأخيرة، عالميا، ما لم تحلم به منذ تأسيسها، بعد أن أعلنت رسميا أنها ستنتقل سفارتها من تل أبيب الى القدس، وفي ذات التوقيت الزمني مع التنفيذ الأمريكي، تاريخ "النكبة الأولى الكبرى" لشعب فلسطين في شهر مايو المقبل..

جيمي موراليس الرئيس الغواتيمالي، في تحد مريب، اعلن من منصة مؤتمر الأيباك الصهيوني في نيويورك، عن قراره بنقل السفارة.. وهو يعلم يقينا أن جل ما سيكون بعضا بيانات ومقالات وتصريحات من هذا أو ذاك، وربما تصاب

الألسن بحركة صقيع شامل، وتتوقف عن الكلام، كما كانت شهر ازد تتوقف عندما ينام مولاها السلطان..

غواتيمالا، بلد لاتيني قرر تنفيذ ما قاله، بعد أن راقب رد الفعل الفلسطيني اولا والعربي ثانيا، على القرار الأمريكي، فلم يجد ما يستحق منه أن يخسر "أموال الصهاينة"، التي قد تدر له بعضا من مشاريع تنقذه من ازمة قد تطيح به انتخابيا..

وموراليس، تابع وراقب وتحسب لما سيكون من فعل أو رد فعل بعد قرار ترامب الاعلاني ثم التنفيذ لنقل السفارة، فلم يجد ما يستحق أن يعرقل مخططه، بل زاد في التحدي بأن تزامن النقل سيكون في يوم النكبة الكبرى مايو /ايار القادم..

السؤال، اذا كانت غواتيمالا تحدث أو أستخفت بالفلسطينيين فصائلا وممثلا وسلطة، وكذا بالدول العربية وجامعتها، ومضت في سبيلها من تل أبيب الى القدس، ولم يرجف لها رمش، فما سيكون مع غيرها، من دول قد تجدها "فرصة مناسبة" لتمضي تعزيزا في علاقات مع دولة الكيان، التي تتحرك في أفريقيا وبعض دول آسيا وكأنها باتت ساحة خلفية لها، بعد أن كانت تصرخ بقوة هادرة "فيها فلسطين" مع شارة النصر العرفاتية الأشهر زمننا ما قبل هذا "الزمن العار" ..

بعيدا عن كذب الفرقة الفاسدة سياسيا ووطنيا، فأني متابع لما يدور في عالمنا سيدرك كم الكوارث السياسية التي أصابت فلسطين، القضية والمسار وتحديدًا في آسيا وأفريقيا، والهند النموذج الأبرز لها.. ولا يوجد ما يمكن أن يعرقل ان تحذو حذو المصابين بـ"فيروس النقل" من تل أبيب الى القدس..

الجامعة العربية، فقدت كثيرا من هيبتها، وفلسطين باتت قضية باهتة وحضورها في أنشطتها أصبحت بمستوى ممثلها الحاليين، هزيلة الى درجة مخجلة.. دول عربية تتعامل مع القضية الفلسطينية برد فعل من موقف رئيسها ومحيطه، الذي رهن كل شي بالسلة الأمريكية - الاسرائيلية، دون اي تنسيق حقيقي جاد مع الدول العربية، خاصة دول محور التأثير المركزية على فلسطين، دون أن تضع خطا أحمرًا فاصلا بين القضية الفلسطينية التي تعيش حالة إختطاف منذ إغتيال الخالد ياسر عرفات، وبين ما يتحدثوا عنها..

دول عربية وضعت رد الفعل قياسا وتجاهلت أن الفعل اساسا، ليس لفلسطين فحسب، بل لتلك الدول ذاتها، فأى "كسب سياسي للكيان الاحتلالي" هو "خسارة مباشرة" لأي دولة عربية مهما ظنوا غير ذلك، فالمعادلة أكثر تبسيطا مما يتخيل قادة الأمة..فلسطين تتقدم الكيان يتراجع والعكس صحيح..معادلة حسابية ببعد سياسي يمكن لطالب الصف الثالث ابتدائي أن يفهمها، فما بالك بقادة وزعماء.. "فعلة غواتيمالا" ليس سوى رفع "حذاء" في وجه كل العرب دولا وشعوبا، فصائلا وأحزابا..

ولعناصر "حركة المبعبعين" الفلسطينية ليتكم تخرسوا..فمن لا يرهب بلدا كهذه هل له أن يفشل "صفقة ترامب"..عفكرة كل "بعبة فارغة" هي خدمة مميزة لتمرير المؤامرة الكبرى!

ملاحظة: الوفد الأمني المصري يتحرك في قطاع غزة كما لم يتحرك سابقا، ما يثير الى أن المسألة لم تعد فقط "قضية مصالحة"..بعض نشاط الوفد رسالة الى "تحالف قطر" في فتح وحماس..مسكين يا أبو الفزعات مصيرك كالح!

تنويه خاص: منذ عودة الرئيس عباس لم يلتق بأي من ممثلي الفصائل "المؤيدة له"، على غير العادة "الرئاسية" أقله لتطمأن على صحته بعد كثرة الاشاعات عنها..تذكروا "الغموض" مش دائما "بناء" غالبا غير هيك خالص!

حماس وإستعراض قوة مستفز!

كتب حسن عصفور/ بلا أي مناسبة وطنية او حزبية، قررت حركة حماس القيام بـ"أكبر عملية إستعراض عسكرية" منذ أن استولت على السلطة في قطاع غزة 14 يونيو 2007..إستعراض إمتد من جنوب القطاع الى شماله، شمل كل ما لديها من "منظومة عسكرية - تسليحية".

وبلا أي مقدمات، شكل "الإستعراض العسكري" حركة إستفزاز لغالبية أبناء القطاع، بل وقواه السياسية، من حيث التوقيت والغاية التي حكمت القرار..

فقطاع غزة، يعيش "أجواء" سياسية يشوبها الكثير من الغموض حول مستقبله، وما يتم خلف الكواليس من مصير، خاصة بعد لقاء البيت الأبيض للبعد الإنساني، ما يشير الى ان هناك إعداد مكثف للعمل على خلق حالة كيانية "مستقلة" في غزة، دون أي إهتمام عمن يحكم ذلك الكيان، ولم تعد أمريكا تسأل كثيرا عن ضرورة "الوجود العباسي" من عدمه، بل لعلها باتت لا تقيم له وزن..

ولذا فالاستعراض بهذه الطريقة يمثل رسالة "قوة" لمن يبحثون تكريس الفصل السياسي، رسالة تقول بكل أشكال التعبير، ان حماس لديها القوة والقدرة على فرض "نظام الطاعة" على أهل القطاع، ولديها ما يكفي من عناصر القوة لذلك، بما يفوق ما لدى سلطة عباس أضعافا من اسلحة وعتاد وتدريب..

الاستعراض، رسالة تحذير الى أهل القطاع، بعد تصريحات عزام الأحمد، القيادي في "فريق الرئيس عباس"، حيث دعا الى الانتفاض على حماس لإسقاط حكمها، وهي رسالة مثلت الوجه الآخر للحماقة القادمة من هناك، حيث لن يخرج أهل القطاع استجابة لنداء فرقة تمارس أبشع أشكال "الجريمة الإنسانية" ضدهم، ولا يمكن ترجمة رفض سلوك حماس في السيطرة والتسلط، بل وكراهيتها من البعض بأنه "شيك على بياض" لأحد أطراف الجريمة ضدهم..

الاستعراض رسالة إرهاب، بعد تفجير موكب رامي - ماجد وما حدث لاحقا من "عمليات اقتحام ومطاردة وقتل"، لم تقنع بعد أنها كانت ضمن سياق "قانوني"، وأن ما أعلنته من نتائج تحقيق هو "الصواب"، فالشك لا زال يضلل روايتها، ما تحتاج إقناع المشككين بالسبل المعلومة، وليس برسائل الترهيب العسكرية..

الإستعراض، رسالة الى كل الأجنحة العسكرية الأخرى، بأن حماس هي صاحب اليد المطلقة، وأن ما لديها من "أسلحة" ليس سوى "وديعة" الى وقت ما واستخدام ما، ولا يسمح لأي منها التصرف به دون معرفة حماس وموافقتها..

والسؤال الفوري، الذي قفز هنا، هل تسمح حماس لأي فصيل مسلح، كسرايا القدس أو غيرها مثلا، القيام بمثل تلك الحركة الإستعراضية في قطاع غزة، أم أن ذلك جرم يمكن أن يعرضها للمساءلة..

استعراض حماس يوم 25 مارس، رسالة عامة، بأن القوة العسكرية الرئيسية المقبلة في قطاع غزة، كان ما كان "شكل الحكم" سيكون عماده هذه القوة العسكرية الحمساوية، وأن أي "شراكة سياسية - أمنية" عليها أن تجد السبل لتجسيد تلك "الحقيقة القائمة" ..

الاستعراض، رسالة واضحة لإسرائيل، أن حماس إنتقلت الى قوة عسكرية نظامية، وأن لها من الأسلحة التي تستحق الاهتمام، وكأنها "رسالة تفاوضية" من حماس الى الطرف الإسرائيلي وغيره ..

اعتقاد حماس، بأن ما حدث هو "فعل مقاوم" جانبه الصواب كليا، فمن يملك كل تلك الأسلحة، ولا يستطيع التصدي لحركة الاعتداءات الإسرائيلية المتلاحقة، يثير من التساؤلات كثيرا حول "المسمى" ..

حركة حماس في قطاع غزة، ليس حزب الله في الضاحية والجنوب، وحركة الاستعراض التي يقوم بها في مناسبات محددة، ليس بالضرورة تقليدها ..

وبعد حدث ما حدث، ولكن على قيادة "حماس" أن تدرك بأن خسائرها السياسية - الشعبية من حركة الإستعراض العسكرية" تفوق كثيرا ما كتبه كتيبة كتابها بحثا وتحليلا .. وستجد نفسها لاحقا أمام إختبار حقيقي في حال قيام دولة الكيان بأي عملية عسكرية ضد القطاع ..

من المفيد أن تعيد حماس قراءة ابعاد الحدث على ضوء رد الفعل الوطني، وليس ما يكتب في اعلام حماس .. تلك بداية تصويب المسار "التشاركي"، ودونه ستبقى حماس تؤكد ما يثار عنها، بأنها ك"الفريك لا تقبل شريك"!

لا نقيصة من المراجعة أبدا، لكن الإصرار على العناد العصبوي لن يقود سوى الى الخطيئة السياسية!

ملاحظة: فضائح "الزمرة العباسية" ضد قطاع غزة مسلسل بلا نهاية .. بالأمس تم نشر كشف لإحالة عشرات من العاملين في جهاز الإستخبارات الى التقاعد .. وقام وزير صحة رام الله بإحالة طبيب الى التقاعد الإكراهي لرفضه الجريمة السياسية العباسية .. ولسه!

تنويه خاص: ما حدث مع الأسير طارق عز الدين أثار رد فعل شعبي غاضب.. طارق إنسان قبل أي صفة أخرى، يحتاج للمساعدة عله يخرج من مرض قاتل.. المسألة لا يمكن اعتبارها "أمن قومي"!

خطة الرئيس عباس لـ"تسوية الخلافات الفلسطينية" لمواجهة "صفقة ترامب!

كتب حسن عصفور/ رغم الحديث من مختلف أطراف العمل الوطني الفلسطيني، عن الرفض لـ"صفقة ترامب" الإقليمية"، مصحوبا بكل "اللعنات اللغوية"، وبعضاً من تهديدات بدأت تخبو نارها كثيراً، بعد أن وصلت قمة "السجع السياسي" بدءاً من "فتح أبواب جنة" الى أن "المنطقة ستنفجر اشتعالاً" في وجه المصالح الأميركية، لكن المسألة عادت أدرجها لتختزل في موقف رفض غاية في "الأدب" ..

الأهم من حركة "اللفظ" تلك، ما لم يكن جزءاً عملياً من تلك المواقف، فكل فصيل يغني وفق ما يرى من سبل الرفض، وغاب أي شكل من "أشكال التوافق الوطني" لمواجهة، ما يعتبره المتحدثين كافة، مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية بكل أركانها، وتنفيذاً عملياً لـ"مشروع التهويد" للأرض والقضية، لكن تلك "المؤامرة" لم تتمكن من فتح باب "التفكير السياسي الوطني والمسؤول" للبحث في سبل "المواجهة السياسية الشاملة"، بعيداً عن "البعبعة الكلامية" ..

ودوماً مفتاح المسألة، يكمن في مقر المقاطعة، حيث الرئيس محمود عباس بصفته التمثيلية الوطنية العامة، وكذا كونه رئيس حركة فتح، الشق الآخر من عناصر الأزمة الوطنية الكبرى، المعروفة بإسم "الإنقسام"، حيث يمكنه وبشكل أسرع كثيراً من تنقل وفده بين مكان وآخر ليضع مزيداً من "مطبات العرقة" .. الرئيس عباس وحده، يمكنه أن يعيد ترتيب أولويات العمل الفلسطيني دون إنتظار لرحلات لو تم حساب ثمنها لغت جزءاً هاماً من الموازنة التي يدعي البعض أنها "شحيحة"، وطبعاً تدفع رحلات وفد فتح من الموازنة العامة، وليس من مالية فتح، وهذا بذاته "فساد سياسي" ..

اليوم قبل الغد، أصبح لزاما على الرئيس عباس ان يعرض "خطة وفاق وطني فلسطينية"، اكثر قيمة وأهمية من خطته التي وصفت بـ"خطة السلام والتسوية"، مطلوب "خطة تسوية فلسطينية" سريعة، تشمل عناصر محددة وواضحة، كما حاول ترضية الخارج بـ"خطة تسوية" لن ترى النور أبدا، رغم التطبيل الاعلامي بأن العالم يؤيدها، وهذه كذبة سياسية لا تساوي نقاشها اصلا..

خطة الرئيس عباس لـ"التسوية السياسية الداخلية" تدعو الى:

*تشكيل "قيادة سياسة وطنية" من كل القوى الفلسطينية، تعمل على:

- تشكيل حكومة توافق وطني حقيقي.

- وقف كل الإجراءات العقابية ضط قطاع غزة، وإعادة رواتب من أوقفها الرئيس عباس.

- البحث في وضع الخطط الكاملة لفك الارتباط الكلي بدولة الاحتلال.

- وضع خطة مشتركة استعدادا لأي تطورات في حال فرض خطة ترامب، والانسحاب الاسرائيلي من مناطق (أ و ب).

- بحث السبل الكفيلة باعلان دولة فلسطين فورا بكل ما يتطلب ذلك من إجراءات عملية.

-اعلان سحب الاعتراف بدولة الكيان، واعتبارها دولة احتلال.

- دراسة تشكيل مؤسسات الدولة في القدس والضفة وفقا للتطور الجديد، وبحث آلية العمل المشترك بينها ومؤسسات الدولة في القسم الجنوبي (قطاع غزة).

* دراسة تشكيل "قيادة أمنية مشتركة" تضم مختلف "الأجنحة العسكرية"، ووضع آلية عمل تنفيذية بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية الرسمية في الضفة والقطاع.

*بحث تشكيل "برلمان دولة فلسطين"، ينتخب رئيسه ويكون رئيس دولة فلسطين بشكل مؤقت في حال شغور منصب الرئيس الى حين اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عامة.

*تأجيل أي اجراء فيما يتعلق بإطر منظمة التحرير، والبحث عن سبل إعادة تشكيل بعضها ضمن "توافق وطني"، الى حين عقد "مؤتمر وطني عام" يكون صاحب صلاحية تشكيل أطر المنظمة بما يتوافق مع تطورات المشهد الفلسطيني..

* في حال تنفيذ صفقة ترامب من طرف واحد، وبعد اعلان دولة فلسطين، تعتبر أراضي الدولة في القسم الشمالي منها "أرض محتلة"، وتمارس أجهزة الدولة أنشطتها من قطاع غزة.

* إبلاغ الجامعة العربية رسميا، وبعد سحب الاعتراف المتبادل مع دولة الكيان، انها دولة محتلة لأراضي دولة فلسطين، ما يتطلب استمرار اعتبارها "دولة عدو" وفرض المقاطعة عليها وتجريم اقامة علاقات معها..

* الطلب من الدول العربية التي لها علاقة سياسية مع الكيان تعليق تلك العلاقات الى حين استجابتها لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 67 /19 لعام 2012.

* البحث في وظيفة منظمة التحرير وآليات العمل على ضوء اعلان دولة فلسطين..

تلك بعض من عناصر لـ"خطة تسوية سياسية فلسطينية" لمواجهة المؤامرة الكبرى لو حقا يراد مواجهتها.

ملاحظة: المجلس الثوري لحركة فتح أنهى أعماله دون أن يصدر بيانا سياسيا، وترك الأمر للتسريبات.. عدم اصدار البيان يشير الى ان النقاشات والقرارات لن تكون ضمن البيان المعلن لحسابات مش مفهومة.. عفكرة هاي مسألة غير مسبوقة!

تنويه خاص: تشعر بالاشمزاز كلما تحدث بعض رجال الأعمال العرب في السياسية، خاصة الصراع العربي الاسرائيلي.. يبحثون ربحهم على حساب قضية شعوبهم.. يلعن هيك زمن صار تجار المال يحكوا في السياسية بلا رقيب!

صفقة قطرية - اسرائيلية رياضية.. والتمن المسكوت عنه!

كتب حسن عصفور/ عله أول خبر تبثه وسائل إعلام الكيان الإسرائيلي يجد تسارعا وتسابقا، مشوبة بـ"فرحة خاصة" لغالبية أبناء منطقة الشرق الأوسط، الذي تحدث عن بث مباريات كأس العالم المقبلة في روسيا صيف 2018 باللغة العربية مجانا، وعلى قناة عبرية!

الخبر الرياضي، إحتل مساحة واسعة، كونها المرة الأولى التي يسمح لأي قناة أن تبث مباريات كأس العالم باللغة العربية، عدا قناة "الجزيرة الرياضية" القطرية، منذ أن تمكنت بقدرة فاعل إحتكار البث باللغة العربية، ولم تسمح لغيرها بهذه "الفضيلة الرياضية"..

لكن، وبشكل "مفاجئ جدا"، وقبل أشهر معدودة أعلنت قناة عبرية رسمية (تابعة للحكومة)، انها إمتلك حق بث المباريات باللغة العربية، وستبثها على قنواتها بشكل مفتوح، أي بدون تشفير، مع استديوهات تحليلية شاملة، ما يسمح لغالبية سكان المنطقة مشاهدة المباريات عربيا، ولكن عبر قناة غير عربية وتحليل غير عربي (عبري في عبري)..

السؤال، ليس مفاجأة القناة العبرية في إعلانها، وقبل اسابيع لا غير من انطلاق كأس العالم في روسيا، ولكن كيف تمكنت من الحصول على هذا الحق، و"كسر الإحتكار" الخاص بالقناة القطرية، ولما الآن حدث هذا الحدث..

متابعة للإعلام العبري، تجد "سعادة سياسية واسعة" بهذا "الإنجاز الرياضي"، كونها ستفرض دخول القناة العبرية، شئنا ام أبينا الى ملايين البيوت في منطقتنا، لتشهد أهم مسابقة رياضية في العالم، ولن تقف كثيرا أمام أي دعوات لمحاربة مثل هذا البث المجاني، مهما كانت الأسباب، وستسقط كل الدعوات الراضية للتطبيع مع صافرة افتتاح المباريات في العاصمة الروسية..

قبل سنوات لم تتمكن القناة العبرية من الحصول على البث باللغة العربية، لأن القناة القطرية رفضت باعتبارها صاحبة الحق الحصري لذلك، هذا العام، وفي توقيت خارج أي مسابقة معلنة، وبلا مقدمات، تم الكشف عن هذا الخبر المدوي، وهنا لا يمكن للإنسان، كان ما كان موقفه من حكام قطر، سوى التساؤل

المشروع جدا، لماذا وافقت الجزيرة الرياضية على منح قناة عبرية، بث المباريات بالعربي..

هل هناك صفقة سياسية تم صناعتها خلال لقاء مندوب قطر السامي للكيان محمد العمادي خلال اللقاء مع مسؤوليين اسرائيليين في مكاتبهم بالقدس الغربية، في مخالفة سياسية مثلت عارا لكل عروبي (عدا فرقة الشنط المالية المرسله من الخزينه القطرية)، وهل تم تربيته توقيت الصفقة بمنح قناة عبرية ما لم تسمح به قطر لأي قناة عربية أخرى لتبادل منفعة ما؟!!

لا يبتعد توقيت منح دولة الكيان لهذا "النصر الرياضي" عن ملامح سياسية، خاصة وأن حكومة نتنياهو تعيش أزمة كبرى، ومعها مشروع تهويد القدس والضفة، وما سيكون خلال أسابيع أقل من أصابع اليد على إعلان "صفقة ترامب الإقليمية" ..

المصيبة، ان غالبية الإعلام انشغل في حصول القناة العبرية على حق ليس لها بل لقناة قطرية، وساهموا بدفع المتابعين للبحث عن تردد تلك القناة من اليوم، وأصبح ذلك خبرا يوميا، فيما تصدر عناوين أخبار القناة العبرية صاحبة البث العربي، وتجاهل الجميع أن يتساءلوا كيف لها ان تنال "حقا" ليس لها، وأن تبث مباريات لم يكن بالإمكان بثها دون ختم الدوحة بالموافقة.

المشاهد العربي، أكد ان "صاحب الحاجة أرعن"، لم يقف ليفكر لما الآن سمحت قطر بهذه "المؤامرة الرياضية"، وما هو الثمن الذي تبحت عنه جراء هذه الصفقة المريبة، وهل هو استكمال لدور القناة القطرية الأم "الجزيرة" في رسالتها الأساسية، بإدخال اسرائيل كل بيت عربي بالإكراه، وبعد أن تقلصت نتائج حرب الجزيرة التطبيعية، وفقدت كثيرا مما خدعت به المشاهدين مع انطلاقتها باستغلال " ظلامية اعلامية رسمية"، لجأت الى مناورة أكثر خبثا، لتعديل حركة مساعدة الكيان الاسرائيلي للدخول الإجباري لكل بيت في المنطقة، عبر باب يبدو انه "محايد جدا"، لا سياسة ولا سياسيين، هو نشاط رياضي "محايد"، وخدمة مجانية بلا ثمن..

أن تقدم قطر الآن، وبعد فضحية العمادي السياسية أثر مقابلته الصحفية مع وكالة رويترز، وحديثه عن اسرائيل وكأنها "دولة شقيقة"، وزيارته مكاتب حكومية في

القدس الغربية اعترافا منه ودولته بها كعاصمة للكيان، فهذا لا يمكن وصفه بحدث عابر، بل هي صفقة سياسية كبيرة تمهد للقادم السياسي الخطير..

عار قطر، لا يقل عنه عار سلطة عباس التي لن تجرؤ أن تتحدث بكلمة واحدة عن هذا الدور القطري التخريبي، كما أن "أبو الفزعات التهويدي" حامل ملف الرياضة بكل أشكالها، سيبلغ لسانه ولن ينطق بكلمة واحدة كي لا تفتح الدوحة ملفاته المالية وصفقاته السياسية، خاصة دور سفيرها في ترويجها لجهاز الأمن الاسرائيلي كـ"خليفة لعباس المتهالك" ..

حركة حماس لن تصمت فحسب، بل الخوف أن ترفع يافطات جديدة لـ"شكر قطر" على تقديم خدمة مشاهدة مباريات كأس العالم مجانا لأهل قطاع غزة المحاصرين، ولن يفرق كثيرا أسم القناة "مكان" مكان "الجزيرة" ..

ويحدثونك عن "القرار الوطني المستقل" .. وهاهم يؤكدونه بقوة ان قرارهم مستقل حقا ولكن عن الشعب وقضايا الشعب الوطنية، بحثا عن المال والفساد السياسي..!

ملاحظة: قوى تعتبر نفسها أنها تمثل "اليسار" تقبل بدور شاهد زور على أخطر فضيحة وطنية يقودها محمود عباس.. صمت مقابل "حفنة دولارات" وبلا إحترام لهم .. ليت الشعب يسمع تسجيلا صوتيا لآخر لقاء ليعلم "شرعية العار"!

تنويه خاص: رئيسة موريشيوس استقالت لأنها استخدمت في شراء بضع حاجاتها خلال سفره خارجية بطاقة إئتمانية.. رغم انها سددت كل ما صرفته لاحقا. لكن القانون قانون ولا يحمي "المغفلين" ولا الفادسين .. مش هيك يا "نتشة"!

"عبوة رامي الغزية" و"قنبلة أمريكا الغزية"!

كتب حسن عصفور/ كم هي المصادفات "الغربية" التي شهدها يوم الثلاثاء 13 مارس 2018، بدأت بـ"تفجير" عبوة في موكب رامي الحمدالله وبرفقته ماجد فرج، أهم مسؤول لجهاز أمني عند الرئيس عباس، خلال سيرهما شمال قطاع غزة لإفتتاح محطة صرف صحي (ستدخل التاريخ لاحقا)..

وفي ذات اليوم، كان البيت الأبيض يستعد لعقد "لقاء دولي" خاص ببحث الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، دون مشاركة السلطة الفلسطينية، والتي استلمت الدعوة، عبر الوسيط بينها وسلطة الاحتلال عضو مركزية فتح، المرافق الدائم للرئيس عباس في رحلاته الأخيرة، دون ان يذكر السبب في إختيار حسين الشيخ لينقل تلك الدعوة، وليس ضمن الإطار الرسمية، وكأنها "رسالة سياسية جديدة" عن طبيعة العلاقة القادمة، بين عباس وأمريكا ستكون عبر وسيط اسرائيلي..

تفجير "عبوة رامي" إحتل مساحة إعلامية أوسع كثيرا جدا من "لقاء البيت الأبيض الغزي"، تفجير محلي تمكن أن يزيح أحد أخطر اللقاءات السياسية على مستقبل القضية الفلسطينية، خاصة وأنه معن المسمى والهدف، وزادت المسألة "قيمة سياسية" بحضور عربي مركزي ودولي موسع..

أن تسرق "عبوة رامي" الضوء السياسي من "قنبلة ترامب"، فهي مسألة تستحق التدقيق، من حيث التوقيت والتزامن، وهل الصدفة وحدها تكفي لجواب على التلازم، بما يعني الإزاحة الإعلامية - السياسية من حدث أخطر الى حدث قد يراه البعض "خطيرا"..

السلطة الفلسطينية، بكل أجهزتها الساسية، الأمنية والإعلامية تعاملت مع "عبوة رامي" كأنها "الحدث الإستراتيجي الأكبر"، فيما مرت مرورا هامشيا جدا، بل وسطحيا - ساذجا عندما تناولت "قنبلة ترامب"..

نعم "عبوة رامي" لها مخاطر وأبعاد واهداف لا يمكن عدم رؤيتها، بل أن بعضها بدأ يطفو سريعا الى السطح، باعتبارها جزءا من معركة الخلافة لما بعد عباس، ومن أجل "حسن النوايا" سنفترض ان سلطات الاحتلال بات لها مصلحة مباشرة

في تنفيذ "عبوة رامي" من اجل "صناعة بطل"، ولفرض "خيارها" المستقبلي، كما فرضت يوما عباس رئيسا..

"قنبلة ترامب" فجرت بعضا من مكونات "الصفقة الإقليمية الكبرى" القادمة، ليس في المضمون فحسب، بل في أداة التنفيذ، وبنظرة سريعة على الحضور العربي قبل الدولي، سنعرف أن القوى الأساسية العربية، وخاصة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية شاركت في اللقاء، ولم تقم وزنا لموقف السلطة، التي تركت "وحيدة" تتابع مخرجات عبوة رامي..

أن تحضر مصر، الأردن والعربية السعودية، الى جانب الإمارات، عمان، قطر والبحرين، ليس "حادثا عرضيا" بل رسالة سياسية جدا، أن السلطة الفلسطينية ورئيسها لم يعد له "أثر حقيقي" في القرار العربي، بل أنه لم يعد يملك أي قدرة على "التشويش السياسي" على المسار الأمريكي، وبقراءة مضافة لأسماء الدول غير العربية التي شاركت في اللقاء، سنجد غالبية الدول التي أوجت أجهزة عباس الإعلامية وكبار مستشاريه (نتمنى مرة واحدة أن يقولوا كلمة صادقة)، انها ترفض الموقف الأمريكي، فحضرت كندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا، بريطانيا، قبرص، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، ومكتب مبعوث اللجنة الرباعية الدولية إلى الأراضي الفلسطينية، الى جانب اسرائيل.

القائمة تكشف، ان "الضجيج" لم يعد يسمع في غير مكانه، والأخطر من المشاركة الواسعة هو ما نشر عن "خلاصة" اللقاء والبحث عن كيفية حل "المسألة الإنسانية" في قطاع غزة، بالسلطة او بدونها..

ومن هنا بيت القصيد نبدأ في قراءة "العلاقة بين المصادفات"، رسالة أمريكا قاطعة، البحث عن حل المسألة الإنسانية في القطاع، لإرتباطه بأمن مصر وإسرائيل، وأن السلطة الفلسطينية لم تعد "شرطا واجبا" للتنفيذ، فكيف يمكن ان نقرأ "خلق معركة وطنية كبرى" حول تفجير عبوة خلال مسار رامي وماجد، القادمين فجأة، في حين تم التعامل مع الخطر الحقيقي على السلطة والمشروع الوطني وكأنه "حدث عابر"، هل يمكن أن يكون ذلك ايضا "صدفة"، برفع مسألة كان يمكن التعامل معها بكل مسؤولية وجدية وبلا رعونة وصبيانية لو أن القضية

أريد بها "حق وطني"، لكن السلوك العام يشير الى انها قضية أريد بها "باطل وطني" ..

ويبدو أن أركان "السلطة" اصابتهم "نوبة هوس" بحركة الاستنكار العالمية لـ"عبوة رامي"، ويمكن القول أن الغالبية الدولية أدانت التفجير، بما فيها اطراف لا تتذكر فلسطين كثيرا، وإمتلأت وسائل اعلام السلطة بحركة الإدانة والإستنكار لـ"عبوة رامي"، لكنها لم تنشر خبرا سياسيا واحدا من غير أطراف المقاطعة عن "إدانة القنبلة الحقيقية الأمريكية" ..

قيادة السلطة، تبحث عن "معارك جانبية" لتغطية عورتها وفشلها في التصدي للمعركة الكبرى، والعزلة التي باتت بها، ولو انها كانت صادقة في رفضها للصفقة الأمريكية، لإتجهت بكل قوة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، كونه السلاح الأهم للرد ولمواجهة الخطر الأكبر، وعندها تصبح كل "تنازلات" شكلية في سبيل الفوز الكبير..

ولكن سلوك أركان السلطة، وفي المقدمة رئيسها محمود عباس هو خلافا لذلك، يبحث كل ما يمكنه تكريس الإنشطار والفرقة الوطنية، بما يؤدي عمليا الى تمرير الصفقة الإقليمية الكبرى، مهما كانت عبارات اللفظ ..

من يظن أن "الخداع اللغوي" سلاحا جبارا لتغطية "العوار السياسي" فهو جاهل جهول..ومن يعتقد أن "الجعبة الفارغة" تمنح بطولة فهو واهم كبير..

السلوك السياسي العام لأركان السلطة، ومؤسساتها ليس سوى "رصف الطريق" لتنفيذ "صفقة ترامب" ببعديها "الإنساني والسياسي" ..هل فات الميعاد لفعل شي ما للتصدي الموحد لها، نظريا بالإمكان ذلك، لكنه يتطلب فعلا عمليا مختلفا كليا عما يحدث، وأن تبدأ بقرار وقف جلسة رام الله المقبلة، والدعوة للقاء وطني حقيقي لوضع أسس جديدة للعمل الوطني العام، وليس بحثا عن تنفيذ اتفاقات باتت مملة ..

الإنقاذ يبدأ بقرار عباسي..ودونه إنتظار "الكارثة الكبرى"!

ملاحظة: قرار الجبهة الشعبية بعدم المشاركة في "مجلس رام الله" القادم صفقة سياسية مدوية، ستفقد المجلس كثيرا من مصداقيته السياسية والتمثيلية.. ولو

لحقت بها "الديمقراطية" وقررت عدم الذهاب فعندها يصبح "مجلس لعبة أتاري"!

تنويه خاص: ملف التسجيلات الخاصة بفساد مؤسسات السلطة، الذي بدأ بنشره "أمد للإعلام" سيتواصل، وسيتم لاحقا نشر التسجيلات الصوتية.. بعضها يسخر من الخالد ياسر عرفات.. يبدو أن التطاول على الشهيد المؤسس كان جزءا من "صفقة الفساد الأكبر"!

غزة تنتظر: "خلع أم طلاق"!

كتب حسن عصفور/ ليس المرة الأولى التي تخرج بها قيادات اسرائيلية لتعلن، ان رئيس "السلطة" محمود عباس وكذا قيادة حركة فتح - المؤتمر السابع يريدون توريث تل أبيب بالحرب مع قطاع غزة، وبالتحديد مع حركة حماس..

بعد "إجراءات عباس غير المسبوقة"، التي أعلنتها من العاصمة البحرينية أبريل 2017، ورسائل منسق العلاقة بينه وبين سلطات الاحتلال حسين الشيخ، طالب فيها بقطع النور والماء والهواء عن القطاع بالتزامن مع قطع آلاف رواتب عن أي فلسطيني محتمل أنه ليس "عباسيا خالصا"، خرجت شخصيات أمنية اسرائيلية تعلن رفضها لتلك الإجراءات، نظرا لما يمكن ان تؤدي الى إحتقان وغضب سينفجر في وجه دولة الكيان..

لكن المتابع هنا، سيرى ان حكومة الاحتلال تنفذ حرفيا، وبشكل مضاعف كل ما تطلبه "الزمرة العباسية" لحصار القطاع، وتضيف كل ما يعزز ذلك، ثم تشكو سلطة عباس الى المؤسسات الدولية، وكأنها باتت "صليب احمر"، وليس من يتحكم في كل مناحي الحياة، بل وفي حركة عباس وقراراته، ويمكنها بدون أي صراخ ان تدير الظهر لتلك الإجراءات المعادية، وتبقى ما للقطاع من "حقوق" يتم سرقتها شراكة بين حكومة ننتياهو وحكومة عباس، "شراكة في الحصار وشراكة في سرقة أموال القطاع"..

صراخ قادة دولة الكيان، ليس حبا في أهل القطاع، ولا صلة له إطلاقا بأي بعد إنساني، فمجرمي الحرب لا يمكنهم ان يكونوا من ضمن "بني البشر الانسانيين"، يخنقون أهل القطاع بطرق عصرية، لكنهم يصرخون بأعلى الصوت من "حصار عباس"، في محاولة لتبرئة ذاتهم من جرائم بلا حدود، مع وجود متهم، او متهمين جاهزين يعلنون ليل نهار أنهم سيتخذون إجراءات "غير مسبقة" ..

بعض من "اسماء" الزمرة العباسية ذهبت مؤخرا الى تصعيد جديد مع قطاع غزة، كحالة كيانة وليس مع حركة حماس، تصعيد لغوي سياسي، رافقه فجأة اعلان عن لقاء "قيادة فلسطينية" لم تلتق منذ العام 2015، ولم تهتز لأي من الجرائم والانتهاكات والغزو الاسرائيلي، لكن عباس تذكر أداة من "أدوات المتعة السياسية" عليها تساعده في تغطية جرائمه السياسية والاقتصادية ضد القطاع.. ودون أي استباق لما سيكون من قرار لأداة المتعة تلك، فأن الذهاب الى التطرف العام، سيكون الخاسر الأول والأكبر هو عباس وفريقه، لما سيكون من رد فعل مقابل ومضاد..

بالتأكيد، مقدمات "الإجتماع الغريب" أدخلت المشهد الفلسطيني في دوامة من الاستفسارات والاحتمالات التي يمكن ان تكون، وصلت الى حدها الأقصى، ان هناك نية سياسية مبيتة بتنفيذ عملي لخطة ترامب، تحت شعارات "ثورية"، قرارات تعلن ان قطاع غزة بات "إقليميا متمردا"، وعليه يطالب بالعمل بكل السبل والأسلحة لإسترداده..

وايضا دون فتح الباب لما سيكون من قرارات، لو صح جزءا منها، فنحن امام حالة "خلع سياسي" من طرف واحد، لكنه لن يمر مروراً هادئاً، ولن يذهب أهل القطاع، ومن يتضامن معهم في الضفة والقدس والشتات الى "بيت الطاعة العباسي"، ربما رد الفعل سيفوق كثيرا مخيلة من يرقص طربا بالخلاص من قطاع غزة، عله يتاح له ان يقود "كانتونا خاصا" به..

نعم، هناك مخاوف وطنية من اي خطوة غبية يمكن ان تقدم عليها "الزمرة العباسية"، لكن الأخطر ليس على القطاع، ولكنه سيكون على القضية الفلسطينية، فـ"خلع غزة" هو المقدمة العملية لـ"طلاق القضية الوطنية" ..

لا ضرورة للتسرع السياسي الى حين ما سيكون من قرارات "اداة" عادت بعد غياب لاستخدام خاص.. ولهدف خاص لكن نتائجه لن تكون خاصة..

ومقدما نقول لمن سيلتقي تحت سلطة القهر في المقاطعة، تذكروا المعادلة الفيزيائية جيدا.. لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومعاكس له في الإتجاه.. ومن لا يستطيع فهمها يسأل "محرك البحث الشعبي"!

ملاحظة: فوز الرئيس بوتين في الانتخابات برقم قياسي جديد، مكافأة لمن أعاد رسم خريطة القوى في العالم من جديد.. وكسر قرنا وحيدا كاد أن يحيل العالم الى سيد وعبيد.. وعاد الحزب الشيوعي الروسي للحضور بعد غياب.. بشرة خير بجد!

تنويه خاص: بعض العباسيين يقولوا أن هناك "مشروع مشبوه" للخلاص من محمود عباس"، والغريب أن الأمن الاسرائيلي كمان كثير خائف عليه يسقط.. طيب عهيك مين صاحب "المشروع المشبوه".. خبرونا بس ما تقولوا الناس!

فشل "صفقة ترامب" .. أين وكيف؟!

كتب حسن عصفور/ منذ الإعلان المفاجئ للرئيس الأمريكي في 6 ديسمبر 2017، اعترافه المفاجئ والمخالف لكل السياسيات السابقة، بالقدس عاصمة لدولة الكيان الإسرائيلي، وحالة من "التخبط" تتحكم في مسار المشهد العام، فلسطينيا وعربيا، وسيطرت حالة من "التوتر السياسي" على عناصر العمل دون أي تحديد يذكر..

ورغم "الغضب العربي" العام و"الضجيج الفلسطيني" غير المنسق، والمرتكز اساسا الى غياب الفعل وحضور "الكلام"، فلم يقف الأمر عند ذلك الإعلان، بل سارع ترامب بتحديد موعد زمني لنقل السفارة، وفي موعد يجسد رمزا لـ"النكبة الفلسطينية" 15 /14 مايو، عندما قامت اسرائيل باغتصاب غالبية الأرض الفلسطينية بمساعدة من القوة المستعمرة البريطانية.. وتخاذل عربي!

قرار ترامب، بموعد نقل السفارة، جاء استباقا لما أعلنه نائبه في الكونغرس الإسرائيلي، وقبله وزير الخارجية المطرود تيلرسون، بأن ذلك لن يتم قبل عام 2019، لكن ضعف رد الفعل، وغياب القوة الشعبية الفلسطينية لرفض الإعلان، وإستبدالها بـ"حركات مسرحية"، سارع بقرار النقل الأمريكي..

وبالتوازي مع الإعتراف ونقل السفارة، أخذت الأوساط السياسية كافة، الإشارة الى قيام الإدارة الأمريكية الاستعداد لتقديم "صفقة إقليمية كبرى" للتسوية والحل السياسي، وصل الأمر الى تحديد موعدها في شهر مارس 2018، وتعددت التسريبات الإعلامية حول مضمون تلك "الصفقة"، التي طاب للبعض وصفها بغباء بـ"صفقة القرن".

منذ فتح باب الحديث عن تلك الصفقة، لم يتم نشر مضمونها، بل ولم يتطوع أي كان بالإشارة الى أنه يعلم نصيها، وكل ما نشر كان ما "سمع" او إستمع" عنها، ولذا لا يوجد أي مضمون موحد لتلك "الصفقة الأمريكية"، لكن الثابت الذي تم الإتفاق عليه، هو ان الصفقة ليس للتفاوض ولكنها للتنفيذ.. ما يعني عمليا أن العمل سيبدأ دون أخذ الأذن من احد، سوى دولة الكيان!

ولاحقا، قامت وسائل اعلام عبرية بتسريب عن "تأجيل" عرض الصفقة الى وقت آخر، بعضها اشار الى عام وآخر الى عامين وثالث الى أجل غير مسمى، بل أن البعض أعلن أنها لن تقدم ابدا، وتم سحبها من طاولة البحث..

يمكن تفهم، لماذا قامت وسائل الاعلام العبرية، بالحديث عن تأجيل "الصفقة الأمريكية"، فذلك عامل مساعد جدا لهم، كي يتم تنفيذ الصفقة وسط حالة "تخدير سياسي" للفلسطينيين وبعض العرب، ويذهبون الى نصب ساحات الفرح بتحقيق "نصر مبين" على الإدارة الأمريكية ورئيسها ترامب "الله يخرب بيته" ..

وبعيدا، عن مضمون الصفقة وفقا للتسريبات، وهل حقا تم تأجيلها أو شطبها، فتلك ليست المسألة، لكن هل حقا حدث ذلك، فلنتوقف أمام بعض التطورات السياسية العملية..

من بين ما تم الإشارة اليه في تلك الصفقة، كان الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة من تل أبيب اليها، وهذا حدث تم تنفيذه، مع ما

سيكون من آثار سياسية نتاج ذلك القرار وتنفيذه، والذي صاحبه تصريح ترامبي، ان القدس باتت خارج المفاوضات، رغم محاولة غرينبلات "تعديل الكلام"، بأن الحدود النهائية لها سيكون قابل للتفاوض..

الجانب الأخطر، الذي اشارت له "تسريبات صفقة ترامب" العمل على منح قطاع غزة حالة سياسية كيانية، فيما تبقى الضفة الغربية بكلها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، مترافقة مع مفهوم جديد لـ"إعادة الانتشار" من مناطق (أ، ب) لتصبح تحت سيطرة السلطة المدنية والشرطية، وأمن محدود ولكنه تحت السيطرة الإسرائيلية..

تفاصيل كثيرة تم تناولها، ولا ضرورة لإعادة نشرها، لكن الأهم، أن المؤشرات كلها تشير بأن العمل التنفيذي لخلق واقع جديد في قطاع غزة بدأ، وشواهد متعددة الأشكال، أبرزها "لقاء البيت الأبيض" لبحث الوضع في قطاع غزة، وما تبعه من تصريحات تؤكد جميعها على ضرورة العمل لـ"إنقاذ غزة" من كارثة إنسانية، دون ان يؤثر غياب السلطة الفلسطينية عن ذلك اللقاء..

وبعد اللقاء الأمريكي، بدأت حركة "سياسية" متناسقة من اطراف عدة، بالتركيز على الوضع الإنساني في قطاع غزة، دون التفاف لتهديدات الرئيس محمود عباس لفرض عقوبات مالية واقتصادية على القطاع، وجاءت كصفعة له ولنواياه.. وصل الأمر بالحديث عن أن العمل سيتم بعباس أو بدونه!

الحركة نحو القطاع، جانب تنفيذي من الصفقة الأمريكية، ولا يوجد ما يعرقلها من اي طرف فلسطيني، رغم كل البيانات والتصريحات "الزائفة"، بل العكس، فالسلوك الفلسطيني الرسمي هو أهم عنصر عملي مساند لتنفيذ "الشق الغزي" في المبادرة الأمريكية. وتصريحات عباس وقيادات فتحاوية والاصرار على عقد مجلس رام الله، كلها شواهد معززة!

لكن المهزلة السياسية، هو ان يخرج البعض الغائب عن "الوعي" ليعلن "فشل صفقة ترامب" بسبب رفض الرئيس عباس لها.. اي سذاجة يمكن ان تكون اكثر من هذا الكلام.. هل حقا تراجع ترامب عن الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان أو أوقف نقل سفارته، وهل نقل "المأساة الإنسانية" التي يعيشها قطاع غزة الى أن تصبح أهم قضية فلسطينية على جدول الحركة الدولية، يمثل فشلا للصفقة..

وهل تعزيز السيطرة الأمنية - القانونية لسلطات الإحتلال في الضفة والقدس يمثل "فشلا" ..

نعم هناك فشل واضح، ولكنه في الجانب الفلسطيني، الذي بات عاجزا عن أي تأثير على مسار الأحداث، حيث تتعمق حالة الفصل - الإنقسام العام في المشهد، وغياب أي فعل حقيقي يمكن أن يجبر أمريكا على إعادة التفكير بقرارها وسلوكها..

وتكتمل هزلة البعض عندما يصر على تجاهل أي مواجهة مع سلطات الإحتلال ويخلق "حالة تعايش"، مقابل فتح مواجهات وطنية وطنية..

الفشل الحقيقي ليس لصفقة ترامب، بل لفرقة "الجعجة السياسية"، التي لم تعد بذى صلة لمسار الأحداث الوطنية، وغرقت في كيفية تحصين مصالحها الخاصة بكل ما يمكنها من وسائل تحصين..!

ملاحظة: نشر القناة القطرية "فيديو تفصيلي" لمجموعة شباب فلسطيني يعبرون السياج بين القطاع والكيان، دون اي اعتبار أمني يفتح السؤال، هل النشر جاء خدمة لأمن المحتل أم لأمن حماس.. وكيف لها تصوير مثل هذا الشريط!

تنويه خاص: أول تسريبات "مجلس رام الله" الحديث عن الإطاحة برئيس المجلس الوطني "أبو الأديب".. أكيد مش تجديد شباب لأنه أصغر عمرا من عباس.. يبدو انه الخلاص من آخر بقايا مؤسسي فتح.. مبروك للفئة الضالة!

"فعلة المحمود" و"مصالحة الصرف الصحي"!

كتب حسن عصفور/ في خبر مفاجئ، وبلا اي مؤشرات مسبقة اعلن موقع جامعة د.رامي الحمدالله، أنه سد"يزور" قطاع غزة برفقة مدير مخابرات "سلطة عباس"، ويبدو أن الخبر شكل مفاجأة ليس للشعب الفلسطيني، الذي لم يلمس أي مقدمات للقيام بتلك "الزيارة" - الكلمة هذه لإعلام السلطة -، بل وللناطق باسم حكومة رامي الحمدالله..

وبعد ساعات من انتشار الخبر "الصادم" للناطق الحكومي خرج ليرسل "بشرى وطنية كبرى"، ويكشف "سبب الزيارة المفاجأة" للوزير الأول ومدير مخابرات الرئيس الى قطاع غزة، سبب ليس سياسي ولا "تصاليحي" ولا هم يحزون، بل هي لـ"إفتتاح محطة صرف صحي" على طريق تعزيز "التمكين" ..

كم هو خبر "مزلزل"، ان يقطع رامي الحمدالله نشاطاته التي توسعت جدا، بعد الحديث عن "ترتيبات ما بعد عباس"، وهو يرى انه الأكثر ملائمة لأن يكون خليفة، ومعه ماجد فرج الشخص الذي لا يملك كثيرا من الوقت، لمراقبته كل ما يخص "نشاطات المعارضين لعباس وأمريكا والمحتل الاسرائيلي"، ومتابعة دقيقة لـ"غرفة التنسيق الأمني" وقدرتها على منع اي حالة إختراق لتعكير "صفو الأمن الاسرائيلي"، ومعها الخدمات "الخاصة جدا" للمخابرات الأمريكية في سياق "التحالف ضد الإرهاب" ..

لأن الإستخفاف بات سمة لكل أعمال ونشاطات "الزمرة العباسية"، ولم يعد يحسبون حسابا لرد فعل الشعب الفلسطيني، على أي من أفعالهم أو أقوالهم، جاءت تصريحات هذا الناطق باسم حكومة رامي، ومر الكلام مرورا عابرا، دون أن يستحق وقفة من الذين أشار لهم أو أي جهة أخرى ..

ربما أن "المحمود" وقع ضحية رامي الحمدالله، عندما سأله لما تذهب، فكان جوابا "هزليا لإفتتاح محطة صرف صحي"، دون ان يعتقد ان الناطق بإسمه سيأخذ الجواب محمل الجد، أو أن رامي نصب له كميناً ليقدمه هزيباً أمام اعلام جامعته، الذي سيكون له الدور الرئيسي في حملة ترويج "رامي رئيسا"، التي قد تنطلق قريبا وجداً ..

ولأنهم لا يقيمون وزنا لإحترام الشعب، فلم يخرج منهم ما يؤدي لتصويب التصريح، ليس نفياً له، بل إضافة مهام عمل لتلك "المهمة التاريخية"، التي إكتشفها "المحمود" ..

لعل المحمود يكون "صادقا" فيما ذهب اليه، بأن يكون الهدف المركزي لتلك الزيارة، الرد عمليا على مؤتمر "البيت الأبيض" الذي سيفتتح اليوم الثلاثاء أيضا، لمناقشة الوضع الإنساني في قطاع غزة، فقررت حكومة عباس أن ترسل وفداً عالياً جدا للتعبير عن متابعتها الدقيقة لحال الأهل و"الأشقاء" في القطاع،

وأن الاتهامات لها بالتقصير والإهمال وإدارة الظهر لكارثة القطاع الإنسانية ليس سوى "تشويه سياسي مقصود" ..والدليل "محطة الصرف الصحي" ..

تصريحات الناطق باسم حكومة عباس، تكشف عمق الكارثة التي تعيش، تخبطا وتيها سياسيا، ودرجة من الإرباك الذي أفقدها "بوصلة التعبير" حتى عما تريد فعله ..

قبل اسبوع من زيارة "الصرف الصحي" الحمدالية، رفضت تلك الحكومة عقد اجتماعها الإسبوعي في غزة، واصررت أن تعقده عبر "الفيديو كونفراس"، وهي تناقش أخطر مهام الحكومة (الميزانية العامة)، في سابقة خطيرة جدا، لكنها مرت مرورا عابرا في مشهد السواد السياسي القائم، وسرحان "كتل التشريعي" ..

الحمدالله ومن معه، لم يكلف نفسه توضيح حقيقة الدافع المفاجئ لـ"فعلته"، وهل هي حقا جاءت بعد نصيحة "أمنية إسرائيلية" للرئيس عباس أن لا يصل الى قطيعة مع الدور المصري، وخاصة بعد تصريحات رجل فتح - عباس رقم 3، ضد مصر وعبر وسيلة اعلام رسمية، ما يمنحها "الشرعية"، نصيحة كي لا تخطف حماس "قلب الشقيقة الكبرى"، بسبب رعونة "العباسيين" ..فجاء القرار بالذهاب الى القطاع فجأة وبدون ترتيبات "إعلامية مقنعة"، خاصة انهم لا يستطيعون القول أنها لمتابعة ملف "التمكين" ..لأسباب يعرفها رامي!

"فعلة المحمود" كشفت بين ما كشفت ان حكومة عباس لم تعد تدرك ما تفعل، فالتخطب السياسي بات السمة الأبرز في المشهد الرسمي ..وكل يقول ما يحلو له في غياب "الراعي" ..مشهد بات اقرب لـ"سوق رام الله السياسي" ينادي المنادي "على أونه على دويه ..حلق حوش" ..

مشهد يقدم لفوضى شاملة بدأت تدق الأبواب ..!

ملاحظة: الصحفي نصر أبو الفول يعيش حالة مرضية منذ زمن ..نقابة الصحفيين تعلم بحالته ..حكومة عباس تعلم اكثر عنه لكنهم صمتوا الى أن وصل حافة الاستجداء الانساني فقرر عباس تحويله الى مشفى ..عيب وعيب وعيب!

تنويه خاص: أثبت نتنياهو أن "الفساد" لم يعد جريمة وفقا لإستطلاعات الرأي، فالرجل لا زال المناسب للإسرائيليين ..الآن عرفنا ليش "النتشة" صامت على

قضايا "الفساد الكبرى" التي بين يديه لقادة من سلطنة عباس ورجاله وطبعا ولداه..!

كي لا يصبح "التفجير الأمني" تفجيرا سياسيا شاملا!

كتب حسن عصفور/ في تطورات لم تكن ضمن الحسابات السياسية، جاءت عملية تفجير موكب درامي الحمدالله وبصحبه اللواء ماجد فرج، يوم 13 مارس 2018، بالقرب من حاجز بيت حانون (إيريز) شمال غزة، ليصب نارا على حريق "اتفاقات المصالحة - التصالح"، بين حركتي فتح وحماس، في خطوة كل أهدافها مكشوفة، ويمكن تكثيف أبرزها في التالي:

*ضرب أي إمكانية للمضي نحو تحقيق تطور إيجابي في تلك إتفاقات المصالحة.

*تمهيد الطريق لخلق "فتنة سياسية"، يمكن إستخدامها كـ"نفق عبور" للخطة الأمريكية المعروفة بـ"صفقة ترامب".

*تكريس حالة الفصل السياسي بين قطاع غزة والضفة والقدس كمقدمة لفرض "حالات كيانية فلسطينية" متناثرة.

*العمل على وضع نهاية للتمثيل الوطني الفلسطيني الموحد، وإعادة "التنازع - الصراع" على من يمثل الفلسطيني وماذا يمثل.

*عزل الممثل الفلسطيني الرسمي عن الإطار الإقليمي العربي، ضمن مخطط لخلق حالات من "التوتر السياسي" مختلف الأوجه.

*خدمة لدولة الكيان، والتي تعتبر الإنقسام "الهدية الأكبر" لأمنها ومشروعها في السنوات العشر الأخيرة.

*النيل من مكانة مصر ودورها الإقليمي الذي يعود بقوة تربك مخططات أعدائها دولا وجماعات.

الى جانب أهداف جانبية متعدد المرامي..لأطراف واشخاص في إطار صراع "وراثة عباس"!

يوم 21 مارس 2018، أعلنت حركة حماس، عبر جهازها الأمني (التعبير هنا دقيق سياسيا)، أنها تمكنت من "فك لغز عملية التفجير"، وأعلنت اسما محددة وصورة لأحد "المتهمين"، مع الإشارات الأمنية الصريحة بأنهم تابعين لجهاز أمني بالسلطة الفلسطينية، إشارة واضحة بأن من قام بتلك العملية هو جهاز أمني تابع للرئاسة الفلسطينية (المخابرات)..

بالطبع، قبل ذلك تحدث الرئيس محمود عباس، في مساء يوم عملية التفجير 13 مارس، وخلال استقباله رامي وماجد في مكتبه بعد "العودة المفاجئة" لمتابعة مسار العملية، انه يعرف "هوية وأسماء منفذي عملية الإغتيال الإرهابية"، كما وصفها.. والحقيقة كان إعلاننا "صادما"، كونه تم بعد ساعات من العملية، ودون أدنى تحقيق مهني أو شبه، ما وضع علامة استفهام كبيرة على حقيقة الأمر..

وزاد الأمر طينة تصريحات بعض من مسؤولي أمن السلطة وحركة فتح، بأن منفذ العملية هو القيادي فتحي حماد، وأن كل الأسماء باتت عند الرئيس عباس، والذي أعاد في خطابه "الفضحية" يوم 19 مارس 2018، ما سبق ان أعلنه بمعرفته بكل من قام بتلك العملية "الإرهابية"..

"إعلان حماس"، ربما هو الأكثر أهمية سياسية، والأقرب للمهنية حتى لو شابها العوار النسبي، لكنه إعلان بعد تحقيق، وليس إعلان مسبق، ولكي يتم التعامل مع ما أعلنته حماس وجهازها الأمني بـ"جدية" و"مصادقية" ولإسقاط كل الشكوك المتوقعة أو التي يمكن نثرها من اطراف لها مصلحة، عليها أن تتقدم بكل ما لديها من معلومات الى "لجنة وطنية مهنية" يتم الاتفاق على تشكيلها تضم خبراء أمنيين وسياسيين، ومن حق حركة فتح وكذلك مندوبين عن أمن الرئاسة الفلسطينية أو وزارة الداخلية في رام الله، ان تكون جزءا من تلك اللجنة، ومعهم بالتأكيد مندوب أمني مصري..

ما أعلنته حماس، ليس حدثا عابرا، فهي تتهم جهاز أمني يخضع للرئاسة مباشرة، وليس لرئيس الوزراء أو وزير الداخلية، ويترأسه أهم شخصية في منظومة الأمن الرسمية، وقناة الاتصال مع أمريكا والكيان، وبعض الدول العربية..

المسألة ليست إعلان ما ونشر أسم وصورة ومكافأة مالية، فتلك قضية يمكن أن تكون عابرة لو أنها "جريمة جنائية" او "جريمة إرهابية" كتلك التي حدثت سابقا،

خاصة وان هناك شركات اتصالات لها صلة بالتطورات الأمنية، ولذا لا يمكن التعامل مع الإعلان الحمساوي كأنه حدث أمني أو سبق أمني..

قيادة حماس، التي سارعت بتأييدها لخطوات جهازها الأمني، عليها من اليوم ان تتسلم هذا الملف، ليصبح "وديعة سياسية" تضعها كجزء من الملف الوطني بكل أبعادها، كي يتم السيطرة مبكرا على مخطط لـ"حريق تدميري" يطال الحركة الوطنية، بعيدا عن من هو صاحب الحق..

الانتهاكات ليس كما سبق من اتهامات بين حماس وفتح، بل اصبحت في منطقة خطيرة جدا، ولذا من مسؤولية حماس أولا أن تحاول قطع طريق "الفتنة السياسية" و"الفوضى المنتظرة"..

القيام بذلك ليس "نقيصة" بل العكس تماما هو "كبرياء" من أجل القضية الوطنية ومشروعنا العام..

غير ذلك، لن يتم التعامل مع اي اعلانات سوى انها "إعلانات حزبية"، لا قيمة لها سوى فتح باب الفوضى المنتظرة سريعا!

ملاحظة: عهد التميمي سجلت حضورا خارقا في زمن خارق وفي وقت فلسطيني هو الأسوء.. كانت عهد أكثر نقاط المشهد إضاءة.. درس لمن يدعي أنه يمثل شعب فلسطين!

تنويه خاص: قوى اليسار الفلسطيني عاد لها أمل الحضور والتأثير بعد خطاب عباس الهزيل، وأنه لم يعد متوازنا سياسيا، ما أسقط "رهان" بعض أطراف اليسار على التحالف معه.. هل تلتقط تلك القوى فرصة لن تنتظر كثيرا.. بأمل وإنتظار!

مسيرة "العودة" لـ"الأرض" في يومها!"

كتب حسن عصفور/ أحسنت القوى الوطنية في قطاع غزة، انها أعادت الصواب "نسبياً" لمفهوم الحراك السياسي الشعبي، حتى لو كان في نطاق ليس تحت سلطات الإحتلال مباشرة، وقد تفتح باباً لـ"مواجهة" متعددة الأشكال، لكن الفكرة بذاتها تمثل خطوة تستحق التطوير..

و إختيار 30 مارس (آذار) يوماً للحراك الشعبي نحو السلك الفاصل بين القطاع ودولة إسرائيل، جانباً رمزياً هاماً، إذ تتجسد مسيرة العودة "الرمزية"، مع احد الأيام التاريخية في مسار الكفاح الوطني الفلسطيني، يوم الأرض عام 1976، عندما هب أهل فلسطين الباقون في أرضهم التاريخية فلسطين، توحد معهم جموع الشعب في الوطن والشتات، في مواجهة لحركة "تهويد بقايا الأرض الفلسطينية"، وتجسيدا أن "البقاء فوق الأرض كما بقاء الزعتر الزيتون"، يوم لا زال يشكل نقطة فاصلة في سياق الصراع مع الحركة الصهيونية ودولتها إسرائيل..

مسيرة الجمعة 30 مارس (آذار) 2018، بعد 32 عاماً من يوم الأرض اربكت "الحسبة الإسرائيلية"، وغيرها، مما سيكون "مشهداً شعبياً"، لو أحسنت أدواته عملية التنظيم والإبتعاد عن "الفئوية - العصبوية الحزبية"، سيكون يوماً خالداً بقوة الانطلاق وإعادة الإعتبار للمشاركة الشعبية الفلسطينية، وحافزاً قوياً لتفعيل تلك المشاركة في القدس والضفة الغربية، لقطع الطريق على المشروع "التهويدي" ..

أن يخرج عشرات آلاف من سكان القطاع، خاصة من الذين هجروا بقوة الإرهاب الصهيوني عام 48، ودعم من المستعمر البريطاني، وصمت أو تواطى رسمي عربي، فتلك رسالة تحمل عناصر عدة، أبرزها:

*تأتي رداً على محاولة الإدارة الأمريكية ورئيسها ترامب شطب قضية اللاجئين، بأنها اقوى من التعامل معها بتلك "الصبيانية السياسية" والإستخفاف الساذج، بشطبها من المشهد السياسي..

*ردا مباشرا على محاولة الإدارة الأمريكية لمحاولة إضعاف دور وكالة غوث اللاجئين (أونروا)، كمحاولة لشطب أحد الوكالات الدولية التي تمثل بعدا رمزيا لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يشكل "صداعا سياسيا-فكريا" للحركة الصهيونية وداعميها..

*تمثل مسيرة العودة، ردا سياسيا على أن من يحاول شطب الحضور الغزي من الخريطة السياسية فهو واهم، وأن قطاع غزة ليس "حالة إنسانية" يتم بحثها كأنها حالة ناتجة عن كارثة طبيعية، تستحق "الإهتمام"، لكنها حالة سياسية بامتياز، وأنه جزء من وطن إغتصب غالبيته وإحتل بكامله لاحقا..

* تشكل مسيرة العودة، ردا شعبيا على جوهر فكرة "العزل السياسي" لقطاع غزة، سواء ما أشارت له "صفقة ترامب"، أو سياسة الرئيس محمود عباس، الذي يشكل عنصر حصار يرمي لعزل القطاع عن التأثير السياسي في المرحلة المقبلة، سواء بمشاركة في حصاره، أو الذهاب بعقد مجلس محدود الأثر والعدد، دون حساب سياسي حقيقي.

ولكن ومع تلك الرسائل الإيجابية والهامة وطنيا، برزت ملامح سلبية، لا تمثل رسالة طمأنة وطنية عامة، أبرزها:

- تجاهل غير مفهوم وغير مبرر على الإطلاق، لربط مسيرة العودة بيوم الأرض، تجاهل لو كان سهوا فتلك "سقطة سياسية"، ولو كان قصدا فتلك "نقيصة سياسية"، وتطرح علامات إستفهام حول حقيقة البعد السياسي للمسيرة، بانها محاولة لتغيير مسار أحداث تاريخية أو طمسها وفقا لأجندات سياسية خاصة.

- إقتصار الحركة على قطاع غزة، دون الضفة والقدس، يضعف من البعد السياسي، بل قد يحمل مؤشرا سلبيا بأن "البعض" على إستعداد للسير بشكل أو بآخر مع مضمون "الصفقة الأمريكية"، حيث لم يعد بالإمكان التعامل مع الحراك العام بمصادفات سياسية.. وكان بالإمكان تشكيل حركة موحدة في الضفة للتمائل مع ذات الحراك، خاصة وان الصدفة جاءت به يوم جمعة حيث "التوقيت الإسبوعي" لبعض الحراك "المحسوب" في الضفة الغربية، وكان بالإمكان تشكيل "لجنة موحدة" من كل القوى الراغبة بذلك.. لكن "الفرحة السياسية" بأن

الحشد سيكون "كبيراً" في القطاع لا يمثل الرسالة الموحدة للشعب الفلسطيني في تأكيد العودة للأرض في يومها..

- الغلو في محاولة "أسلمة" الحراك وسيطرة قيادات حمساوية على مفاصل التحرك، بل وحصر غالبية الإنطلاقة من المساجد نحو مناطق الحراك، ليس مصادفة تقترن بصلاة الجمعة، بل رسالة ساسية ليست سرية ولا مجهولة، وهي تشير الى أن ثقافة "المشاركة" لا تزال "سطحية" و"رخوة" يمكنها أن تتلثم عند أي إختلاف حقيقي!

- تصريحات قادة حماس في الساعات الأخيرة التي تبدو كشكل من اشكال الطمأنة لدولة الكيان، تبدو رسالة غير مفهومة، سوى انها "الطرف الحاكم"، وكان الأجدى نفعاً وطنياً أن تكون رسائل الرد من خلال اللجنة الوطنية الممثلة أو الناطق بإسمها، وليس من قيادات حمساوية..

ومع ما لها من رسائل وما عليها، يبقى الحدث "مشاركة فلسطينية" في سياق المقاومة الشعبية خارج السياق النمطي..

ملاحظة: مؤتمر حماس لـ "كشف تفاصيل محاولة إغتيال رامي وماجد"، أحيا التفاؤل بأن هناك "حراكاً" خارج الضوء، وأن حماس منحت "طرفاً" "فرصة" عليها تنجح لتحقيق "هدفاً" ..طبعا طلعت كلها "الغاز"!

تنويه خاص: لو صح ما نسب لقيادي في "الديمقراطية"، بأن عباس هددهم لو شاركوا في مسيرة العودة بطردهم من منظمة التحرير، نكون امام رئيس فقد عقله السياسي حقاً!

"مكافحة عباسية" خاصة لرئيس "هيئة حماية انتشار الفساد"!

كتب حسن عصفور/ قبل عام من اليوم أقدم الرئيس محمود عباس على مخالفة القانون، بتمديده فترة رفيق شاكر النتشة رئيساً لهيئة مكافحة الفساد، ولم تتوقف مجموعة المصالحة الجديدة في العمل السياسي المسماة "الكتل البرلمانية"، أمام تلك المخالفة الصريحة والمستفزة للقانون، كما غيرها.

وكان الاعتقاد، أن بعض ما كتب في حينه توضيحا لتلك المخالفة الفجة سيكون درسا لتصويب ذلك لاحقا، بأن يكون هناك بعضا من "بقايا احترام للقانون"، خاصة في ظل المشهد القائم، سواء على صعيد القضية الفلسطينية وما يحيط بها من مؤامرة كبرى ترمي لتصفيتها وفقا للمخطط العلني، أو ما يسمى احتراماً لمسار التصالح العام، الى جانب الوضع الصحي الخاص للرئيس عباس نفسه، سواء تحدث عنه، أم أصر هو ومن معه على إخفاء الحقيقة التي يعلمها كل من يحيط به، وكذا فريقه الطبي، ونتمنى له الشفاء الشخصي، على أمل الشفاء الوطني.

الرئيس عباس، وفي تحد لا مثيل له، ضرب عرض الحائط بكل القيم السياسية والقانون، وأعاد صديقه الخاص، والذي بات عمره يقارب الـ84 عاما، رئيسا لهيئة مكافحة الفساد بقرار مساء يوم 5 فبراير 2018، قرار يمثل تكثيفا للسياسة العباسية التي مارسها منذ انقلاب حماس ليخطف القانون، ويطوعه لخدمة مواقفه السياسية ومصالحه الشخصية، دون اي اعتبار للقانون والنظام، وحتى حساب رد فعل المواطن بعد أن يقرأ أن الرئيس يجدد لصديقه منصبا هو الأهم والأكثر حساسية رغم عمره الزمني، في الوقت الذي يدع أنه يواجه المؤامرة، وبعد نشر استطلاع كشف عن انتشار الفساد كما لم ينتشر سابقا..

ليت الرئيس عباس، أو أي من أعضاء فرقته السياسية، التي بدأت تنقلص رويدا رويدا، وهو يعلم السبب، أن تخرج "كتلة المصالح البرلمانية" التي منحت موازنة "عنصرية" لحكومة خاصة لفئة محددة مصادقتها، في فضيحة لا سابق لها في "بقايا الوطن"، خاصة وأنها تستثني الكتلة الأبرز كتلة حماس، ومعها الكتلة الثالثة (15) نائب من تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح بقيادة النائب محمد دحلان، لكنها وفقا للمصلحة الحزبية توافق على موازنة عنصرية بالمعنى السياسي لتمييزها بين القطاع والضفة، وصمتها على خرق عباس للقانون دون أن تنبس بكلمة كي لا يمارس هوايته غير الوطنية بقطع المخصص المالي عنها.

عباس، تحدى كل شي ليثبت شخصا لم يقدم قضية فساد واحدة ذات مصداقية للقضاء، ولم يكن صدفة أن يعتقد 80% من الشعب الفلسطيني، بأن الفساد تزايد خلال الفترة الماضية، وهو ما كان وحده كافيا لإقالته ومساءلته قانونا، وليس

تقديم جائزة ترضية له، لصمته على قضايا فساد كبرى تنال عائلة الرئيس عباس، ولا زال ملف قصر الضيافة حاضرا ومعه عشرات مثيلة له، وملف تجديد رخصة الإتصالات "السري" الذي مثل رمزا للفساد كونها "صفقة العصر العباسي"، كما ملف صندوق الإستثمار، وما يتبعه من شركات متعدد الأسماء، وما يحيط به من "فضائح" بلا حدود والرشاوي التي يقدمها لشخصيات في السلطة ومكتب عباس، سيأتي اليوم الذي يتم كشفها كاملا، الى جانب قضايا فساد موجودة في أدراج الهيئة، ومنها لأعضاء في مركزية حركة فتح، وبعض العاملين في مكتب الرئيس نفسه، منهم من هو بالسجن دون اعلان أو كشف حقيقة فسادهم لغطية على آخرين.

وبالتأكيد لم يجرؤ رفيق شاكر النتشة أن يفتح ملف "مؤسسة محمود عباس"، التي تمثل نموذجا صارخا للفساد العام والخاص، لكن رئيس هيئة مكافحة الفساد لا يملك "الشجاعة القانونية" و"الشخصية" لفتح ملفها..

لكل ذلك كانت "الجائزى الكبرى" التي منحها عباس للشاهد الصامت على انتشار الفساد في "السلطة" بقسمها الشمالي، فلغزة فسادها البعيد عن سلطة عباس.

الصمت على خرق القانون هو الباب الكبير لتشريع الفساد، والفساد الكبير لن يكون وطنيا ولا حريصا على وطن، وكل من يرى غير ذلك هو شريك بفساد بات علنيا وصريحا، وكل مواطن يعرفه ويعرف أصحابه عدا "هيئة مكافحة الفساد" ورئيسها.

دولة الكيان العنصري الاحتلالي تشهد أكبر قضية ملاحقة قانونية لرئيس وزراء وعائلته، وفساده لا يساوي شيئا من فساد أركان سلطة عباس وعائلته، تخيلوا لو أن النتشة كان مثل مسؤول الشرطة الإسرائيلية وقرر محاسبة الفاسدين، الباقي للخيال الإنساني!

الفساد هو الدرع الواقي لتمرير كل مؤامرة سياسية، ولا يصلح معها كل أكاذيب الكون لتخفيها، ودولة الكيان تعلم يقينا تلك الحقيقة ولذا هي في غاية "الأمان السياسي".

ملاحظة: إعلان تشكيل "لجنة ثلاثية" لمتابعة تنفيذ ملف المصالحة ليس سوى لعب في الوقت الضائع، وهي لعبة علاقات عامة لتسجيل نقاط من خالف أكثر من الآخر في عدم التنفيذ.

تنويه خاص: زيارة الأمير محمد بن سلمان، للكنيسة المرقسية في مصر يمثل "نقلة نوعية" في تطوير مفهوم العلاقات بين مكونات الأمة، وزاده بحضور عرض للأوبرا المصرية، تحولات مؤثرة لبناء بلد في العصر الحديث!

من حق الشعب معرفة "حالة الرئيس الصحية"!

كتب حسن عصفور/ يوم 6 مارس (آذار) 2018 أعلنت الرئاسة المصرية، أن الرئيس عبد الفتاح السيسي اتصل هاتفيا بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، ليطمأن على صحته، بيان مقتضب جدا، وإشارة لا تذكر كثيرا في بيانات "رسمية"، ما لم يكن هناك ما يستدعي ذلك النص، علما بأن وكالة الرئيس عباس "الرسمية" - وفا-، لم تشر اطلاقا الى هذه العبارة، وذلك يعتبر بعضا من "لا إحترام" لطبيعة الاتصال، وتزوير علني عما كان به..

تغيب وكالة "وفا" لجملة الإطمئنان على صحة الرئيس عباس، تشير الى ان هناك "قرارا رسميا"، بعدم التعامل مع أي خبر أو معلومة أو حديث يتعلق بتلك المسألة، وعلها المرة الأولى التي يفرض مثل هذا "الستار الحديدي" إعلاميا على تطور الحالة الصحية للرئيس عباس، منذ أن بدأ الحديث عن إصابته منذ سنوات بـ"سرطان البروستاتا"، ثم دخوله المستشفى بشكل فجائي في رام الله أكتوبر 2016، لإجراء عملية "قسطرة في القلب" حسبما ذكر مدير المشفى سعيد سراحنه في حينه..

ومنذ أنباء دخوله المفاجئ لمستشفى أمريكي خلال رحلته الأخيرة في فبراير 2018، والتي تكتموا جدا عليها، ولولا أن الاعلام العبري، أجبر مؤسسة الرئاسة أن تجري مقابلة مع الرئيس ليعلن "أنه بخير"، لما علم الشعب الفلسطيني بحقيقة مرض الرئيس..

اعتقاد الرئيس وحواريه، أن التكتّم على ما وصلت اليه حالته الصحية "سر قومي" لا يجوز التعامل معها، ليس سوى أحد اشكال "السذاجة السياسية"، خاصة وأن أمريكا ودولة الكيان يعلمان تفاصيل تفاصيل حقيقة مرضه، بل ولديهم تقارير كاملة وشاملة عما آلت اليه، ولذا بدأوا بنشر الأخبار ضمن خطة "ممنهجة" عن تطورات ذلك واستعدادا لما بعده..

استخفاف "المؤسسة الرئاسية"، بالتعامل مع الشعب الفلسطيني بمصادقية، وكشف ما وصلت اليه حالة الرئيس الصحية، والإصرار "الغبّي" على تجاهل الحق العام، ليس سوى فتح الباب واسعا لتصديق كل ما ينشر من أي وسيلة إعلامية، مهما كانت جهتها، وستكون كل معلومة صادقة الى أن يثبت العكس..

التطورات الصحية للرئيس هو حق للشعب، كونه من جاء به بالانتخاب، حتى لو كان مفروضا بفعل فاعل معلوم جدا، وتحالف مركب بعد تصفية ياسر عرفات لفتح المجال له أن يصبح "رئيسا" محدود الصلاحيات السياسية، وواسع الصلاحيات الأمنية - العقابية على أبناء الشعب الفلسطيني..

في كل دول العالم، التي تحترم شعوبها، تصدر المؤسسات الرسمية بيانات تشرح الحالة الصحية للرؤوساء إذا ما تعرضوا لأي طارئ مفاجئ، وذلك جزء من رد الدين السياسي للناخب، في نظم معلومة المأل لو تعرض المنصب لشغور مفاجئ بموت أو استقالة، فما بالك في "بقايا الوطن"، حيث الإنقسام سيد المشهد الوطني العام، وغابت المؤسسات الوطنية، من التشريعي الى التنفيذية، وتجمد القانون الأساسي ليسود قانون "ما يطلبه الرئيس"..

التكتّم هنا، شكل من اشكال "خدمة الفوضى الشعبية والمسلحة"، التي يمكن لها ان تسود سواء في اليوم التالي لتنفيذ "صفقة ترامب"، أو رحيل عباس المفاجئ.. نعم أي تكتّم وعدم الاستعداد السياسي - الوطني لذلك، هو الجزء التنفيذي لتمرير تلك "الصفقة - المؤامرة" مهما تشدقوا بغير ذلك.. بالأفعال أكثر صدقا من الأقوال، فما بالك أقوال "المبعبعين"..

ما هو الضرر الوطني العام، ان تصدر "المؤسسة الرئاسية" بيانا طبيا تتحدث به بوضوح كامل عن حالة الرئيس الصحية، وهل حقا بات لديه "سرطان المعدة"، يمثل تهديدا حقيقيا على حياته، ولو كان ذلك صحيحا لما لا تبدأ عملية ترتيب

الانتقال "السلس" للسلطة، والبحث في "المسألة القانونية الممكنة"، أو "التوافق الوطني الممكن" .. أما تركها للمجهول فهو عمليا تركها للفوضى التدميرية للقضية الوطنية ..

لا يكفي فرقة "الرقص السياسي" حول الرئيس ان تشتتم من ينشر اخبارا عن صحة عباس، بل عليها توضيح الحقيقة حتى لو لمرة واحدة، كونهم لا يعلمون ماذا تعني هذه الكلمة، وغير ذلك تبقى كل المعلومات المنشورة صحيحة.. ولا "عزاء للجهلة والجهولين!"

ملاحظة: خلال أيام سيقوم "أمد للإعلام" بفتح ملف "فساد" من نوع جديد.. ملف يشتكي به رئيس شركة اقتصادية كبرى من إبتزاز مسؤولين لشركته مقابل "تمديد خدماتها" .. ملف سنقدمه اعلاميا لرفيق الننتشة وسنرى ماذا هو فاعل! تنويه خاص: مؤتمر "آيباك" الصهيوني كان قبلة لكل مسؤولي أمريكا.. المفارقة المذلة، انهم يسرقون المال والمعلومات والقرار لدعم الكيان.. وعربنا يدفعون المال لأمريكا لـ"ستر عورة حكام" .. يا عارنا!

لا لـ"مؤتمر واشنطن المسيس" .. نعم لـ"حصار غزة" "الإنساني"!

كتب حسن عصفور/ أحسنت الأطراف الفلسطينية المختلفة - المتناكفة، برفضها مؤتمر "البيت الأبيض" المدع للوضع الإنساني في قطاع غزة، والذي وصل حد "الكارثة" ..

السلطة على لسان شخصية "غير فتحاوية"، قالت أنها لن تشارك في هذا المؤتمر، والحقيقة لا نعرف هل حقا وجهت الدعوة أصلا لها للمشاركة أم أنها سمعت بها من خلال قراءة مقال مبعوث أمريكا للسلام غرينبلات، بعد نشره في صحيفة واشنطن بوست، ولو أنها كانت على علم به، أو وصلتها "دعوة رسمية" لرفضتها قبل نشرها كمقال صحفي، لكن لنعتبر أن تلك "سقطة" في التعبير من شخصية ليست ضمن "فريق التواصل" اليومي مع الإدارة الأمريكية، ويردد ما يسمعه خلال زيارته مكتب عباس ..

الرفض الرسمي، حمل بعضا من "السخرية الفريدة"، عندما اعتبر أن المؤتمر ليس سوى عملية مسببة، وأن الحصار على القطاع ليست مسألة "إغاثية" بل مسألة سياسية بامتياز، ومن حيث المنطق، كلام صحيح جدا. لكن المنطق لم يكمل طريق "الصواب السياسي"، وكعادة هذه الفرقة ذهب الى "طريق التفاهي"، معتبرا أن الحصار المفروض هو فقط من قبل سلطات الاحتلال..

الرافض كان له أن يكتفي برفض المؤتمر كونه يفتح الباب أمام المشروع الرسمي في تنفيذ "صفقة ترامب الكبرى"، لكن أن يذهب الى تجاهل دور محمود عباس وسلطته وحكومته الخاصة جدا، في فرض الحصار العلني على قطاع غزة، فهذه "مهزلة معيبة"، لأن عباس وكل من معه (بمن فيه الرافض ذاته)، يتفاخرون بأنهم فرضوا الحصار الخانق على القطاع، وطلبوا رسميا من الكيان، بتشيده الى مرحلة الخنق، وهذا كلام مسجل صوت وصورة ورسائل ويوميا يقال بأن "العقاب العباسي" منذ أبريل 2017، هو الذي أجبر حماس على "الرضوخ" وتوافق على اتفاق المصالحة..

لا تزال ذاكرة الشعب الفلسطيني ومعه العالم شاهدا حيا على الرئيس "الفلسطيني"، وهو يتحدث قائلا، "طالبنا إسرائيل بتزويد غزة بالكهرباء".. وبسخرية كان له أن يرسل عليها الى السجن لو كان هناك دولة وقانون، بدلا من "الضحك"، قال مأثرته "تبحجوا يا غزازوة" ومنها اشتق اللقب الذي سيدوم ما بقي له من حياة وما بعد الرحيل "الببححاني العام"..

الحصار الإنساني - السياسي هو مقدمة موضوعية لفرض "صفقة ترامب الكبرى"، ولو أن عباس ومن معه يرفضون حقا تلك الصفقة لكان قراره الأول، رفع كل أشكال الحصار - العقاب عن أهل القطاع، أشكال من العقاب لم تعرفها فلسطين يوما، بل لم يقدم عليها "أنذل حكام البشر".. قطع الأرزاق بلا قانون، سوى "قانون أنا الدستور العام"..

من يرفض "صفقة ترامب الكبرى"، لا يمكنه ان يكون شريكا في مؤامرة هي التمهيد الحقيقي لتمريرها، بسبل متنوعة، وليت الأمر إنحسر في حصار المحاصرين إنسانيا، بل قفز الى ما هو أكثر خطورة بالذهاب الى دعوة مجلس وطني للانعقاد بحماية جيش الاحتلال وتنسيق كامل مع جهاز المخابرات

الإسرائيلي دون توافق وطني، مقابل ثمن لم يعد مجهولا : "استمرار الإنقسام وانهاك الشرعية" مقابل "السكوت على المجهول السري"!

أن ترفض سلطة عباس "مؤتمر البيت الأبيض" المسيس فهو صواب سياسي بامتنياز.. لكن أن تستمر في حصار القطاع والذهاب الى عقد مجلس لن ينتج سوى انتهاء عهد الشرعية الوطنية، فهو الوجه الآخر للمؤامرة.. فالرفض ليس وفق الهوى.. إما أن ترفض حقا المؤامرة بكل مكوناتها، أو أنك جزء منها ولكن بشكل "إنتقائي" ..

أي تأخير في العمل على كسر كل الإجراءات العقابية والتوقف عن مصادرة الحق في الحياة المصادر من قبل الرئيس عباس وسلطته الخاصة، ليس سوى مشاركة عملية ومباشرة في مؤامرة ترامب، وغيره "كلام في كلام"!!

بالمناسبة ليس هناك كثيرا من الوقت أمام التطبيق.. وما لم يحدث ما يجب حدوثه فالتاريخ سيكتب بأحرف سوداء إسم من فعل المفعول السياسي التأمري.. إسم لن يكون "محمودا" في الأرض ولا "مرضيا" من الشعب وسيبقى "ملعوننا" في الذاكرة الوطنية!

ملاحظة: صحيح ليش اختارت بقايا "تنفيذية عباس" يوم 30 أبريل لعقد مجلسها بعد أن أعلن بعضها أنه سيكون 5 مايو.. هل هو تشاركا لـ "كذبة أبريل / نيسان" أم لسبب طارئ خاص بصحة شخص ما..!

تنويه خاص: تصريحات بوتين حول اليهود ودورهم التخريبي المحتمل في انتخابات أمريكا، لو قيلت من غيره لقامت قيامة أمريكا العنصرية والكيان الفاشي.. لكن اللعب مع بوتين هالأيام مش مسموح.. درس مضاف للمرتعشين.. لو بدهم يفهموها!

نعم لـ"شرعية وطنية" ولا لـ"شرعية منتقاة"!

كتب حسن عصفور/ سارعت حركة فتح - المؤتمر السابع، بالإعلان عن عقد جلسة للمجلس الوطني في مدينة رام الله يوم 30 ابريل (نيسان) 2018، تحت شعار "واه جدا" أسمته بـ"غرابية" تجديد الشرعية، متجاهلة أن ما ترمي له سيكون له نتائج متعكسة كلياً مع المسمى - الهدف المعلن.

تعبير "الشرعية" الذي تستخدمه فتح ورئيسها، تحول الى كلمة مطاطية يتم اللجوء اليها ليس وفقاً لقوانينها التي حكمت عملها، بل اصبغت عليها نظم وأساليب تتوافق ورغبة الرئيس، وأحالتها من شرعية وطنية الى "شرعية حزبية ضيقة" ..

ربما يجب إعادة قراءة مفهوم "الشرعية" التي قفزت لإهتمام فتح وبعض مرديها من "فصائل"، لا تملك أثراً سياسياً أو شعبياً ضمن أي محاولة قياس وطنية، داخل "بقايا الوطن" أو خارجه، بل أن بعضها فقد كل قدرة على التعبير عن ذاته بأي فعل جماهيري، وبالتأكيد معها الاتحادات - المنظمات الشعبية، التي فقدت كثيراً من "هويتها" و"قدرتها" وتأثيرها"، وقلما يتذكر أهل فلسطين أسماء تلك المؤسسات التي كان أي منها قادراً أن يربك القيادة الفلسطينية ورمزها التاريخي ياسر عرفات، ويؤثر على قراراتها..

"الشرعية" ليست تعبيراً أو إطاراً يتم التعامل معه وفقاً لـ"الهوى الذاتي"، فمنذ أن تم تنصيب محمود عباس رئيساً للشرعية الرسمية، وكذا رئاسة السلطة الفلسطينية، والشرعية تتآكل بتسارع ملحوظ، بل بمعرفة ومشاركة ممن تذكروا الآن هذه "الشرعية"، في حين أن الغالبية المطلقة من قرارات تلك الشرعية منذ 2005 وحتى يناير 2018 لم تنفذ بل لم تحترم أصلاً..

الشرعية الفلسطينية، أصبحت في زمن الرئيس عباس، مرسوماً ورغبة خاصة، بدلاً من "مؤسسة" و"نظام" و"قانون"، استبدلت اللوائح والقوانين التي تحدد العلاقة والعمل، بقانون واحد "ما يراه الرئيس"، وتوقف العمل كلياً بالقانون الأساسي، وأحال المجلس المركزي الى إطار للمناسبات الإحتفالية، لا قيمة لأي قرار يصدر عنه، فيما باتت اللجنة التنفيذية، المفترض انها قيادة يومية، الغائب غالباً والحاضر صدفة، وحسب "المزاج الخاص" لرئيسها، والأهم من ذلك، لا

يمكن ان تجد لها قرارا واحدا عمليا التزم به الرئيس عباس.. وقبل كل ذلك اصبحت أقل قيمة سياسية من السلطة التنفيذية ذاتها..

وبالتأكيد، فإن مؤسسات السلطة الوطنية، التي شكلت رافعة الكيانية الأولى في التاريخ الفلسطيني، فقدت أهم أركانها الرئيسية، المجلس التشريعي والقانون الأساسي، وكان قرار الرئيس عباس بالعمل على إنهاء دور "التشريعي" عاملا حاسما في ضرب الشرعية الخاصة بالسلطة، ولم يكن مبررا على الاطلاق استغلال انقلاب حماس 2007 للخلاص من إطار هو ركن رئيسي للشرعية..

الغريب، ان فتح قررت التمسك بكل امتيازات "التشريعي" خاصة المالية، وألغت أهم ما له من حقوق رقابية، دون اي سند قانوني سوى "الرئيس بده هيك"، مع أن القانون الأساسي - الدستور المؤقت -، لم يمنح أي سلطة للرئيس بالغاء التشريعي أو حله، وما له هو إجراء إداري شكلي، الدعوة السنوية لعقد الجلسة، وهي خطوة إجرائية ملزمة له، لكن الرئيس عباس ومعه فتح ألغيا البرلمان والدستور، بقرار غير شرعي وغير دستوري..

ما هي الشرعية التي منحت الرئيس عباس حق الغاء "برلمان السلطة ودستورها"، ويبقى على الجانب التنفيذي منها، وكل الامتيازات الخاصة بأعضاء البرلمان.. ما هو "الحق الدستوري" لنواب فتح وأصدقائهم، ان يستمروا بصرف روايتهم وموازنات مكاتبهم والبرلمان غير شرعي، أي شرعية تلك التي تسمح لأقلية أن تتصرف وكأنها برلمان عند الحاجة، وفي اليوم ذاته تخرج تلك الفئة لتعلن أن التشريعي غير شرعي، بعد أن تأخذ ما لها من "اللاشرعي"..

منطق لا مثيل له، ولن يكون له مثيل ابداء، شرعية الامتيازات نعم، شرعية الحقوق والقانون لا..

كيف يمكن لفتح والرئيس عباس أن يتحدثوا عن "شرعية منظمة التحرير"، دون التزام بقانون منظمة التحرير، وقبله بقرارات أطر منظمة التحرير، اي شرعية تلك التي تضرب عرض الحائط كل ما له علاقة بقرارات الشرعية الرسمية، وعمل هذه الأطر ودورها ومكانتها خارج أي قانون..

كيف يمكن التشدد بالشرعية وفتح والرئيس عباس من أهانها أولاً، ثم أنهكها ثانياً وأحالتها الى لعبة خاصة في الصراع مع حماس، واليوم يتجه هذا التيار الى ردم تلك الشرعية في رام الله.. بحراسة جيش الاحتلال!

من أهان "الشرعية" بكل أشكالها لا يحق له أبداً الحديث باسمها، ما لم يعلن إعتذاراً وطنياً علنياً للشعب الفلسطيني، فمن لا يحترم الإطار لا يحترم له.. مهما إمتلك من ألقاب غالبها فقد بريقه!

من المهم جداً لقيادة فتح - المؤتمر السابع ورئيسها إعادة قراءة رسالة القائد الأسير أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعادات حول عقد "مجلس رام الله"، فيها من العبر الكثير لو أريد "شرعية وطنية" وليس "شرعية منتقاة"!

ملاحظة: أبو الفزعات جبريل قال منيح أنه رامي طلع صاغ سليم من تفجير غزة ولو صار شي تاني كان قمنا بأعمال "غير مسبوقة".. كان نفسه يقول بدنا نحرك "الإسطول الحربي" لتدمير أوكار الأرهاب.. مسكينة فتح شو إنسخت!

تنويه خاص: أمن السلطة بدأ حملة علاقات عامة لإتهام عناصر من حماس دون ان يعلن عن تشكيل لجنة تحقيق.. السؤال ليش الحملة بدأت مع اعلان حماس وصولها لبعض الخيوط. والضغط على شركات الهواتف لمعرفة "شيئاً ما".. سؤال مش أكثر!

"هبة غزة" .. بداية أم نهاية!

كتب حسن عصفور/ بعيداً عن كل "أمنيات" البعض أكان عبرياً أم عربياً، بفشل أو إفشال "هبة يوم الأرض والعودة" في قطاع غزة، فما كان هو مشهد كفاحي لشعب فلسطين فوق أكثر ثالث بقاع الأرض إزدحاما بالسكان، أعاد رسم حدود معنى أن تقرر رفض إحتلال فحاصر فظلم.. مشهد لن تمحوه الأيام مهما حاول كارهي "الصحة الوطنية الفلسطينية" ..

"هبة غزة" في يوم الأرض والعودة، سجلت إبداعاً للمقاومة الشعبية، مظهراً وحضوراً وإنضباطاً، قلما كان ذلك من أناس حاولوا قتل روح الانسان بهم، فكان

الرد أن الفلسطيني يستطيع ويمكنه أن ينتصر، وانه في يوم "هبة غزة" 30 مارس 2018، قام هو بـ"كي وعي دولة الكيان"، وأعاد لمن فقد الذاكرة فيها، ومن كان معها، أن المخزون الثوري الفلسطيني لا زال فتيا وجدا، وأن "الكهولة السياسية" لم تنل منه، رغم كل ما نالته أحداث كانت كفيلة ليس بتركيعه فحسب، كما هو "حلم آل روبيضة"، بل لكسر ظهره كي لا يقوم له قائمة بعدها..

"هبة غزة"، وبعيدا عن "مطارة لصوصية المهزومين" الباحثين عن أي نقطة سوداء فيها، وكأن الأحداث الثورية الكبرى "قماش ناصع البياض"، وليت البعض منهم يعود بالذاكرة الى مسار الإنتفاضة الوطنية الكبرى 1987، عله يدرك أن مسار الفعل النضالي لا يسير "خطا مستقيما"، بل تعترضه أحيانا منعرجات حادة، لكن الأساسي هو كيف يمكن السيطرة على حركة القيادة، وأن لا تترك لعفويتها فعندها قل على "الهبة السلام" ..

"هبة غزة"، فرضت فلسطين القضية والشعب وأصل الرواية من جديد، ووضعت حدا فاصلا لـ"عبده مشتاق" بنهاية رحلة كفاح شعب لتبدأ صناعة رحلة تيه جديد.. ومن هنا نفتح بابا لقراءة ما للهبة وما يمكن أن يكون عليها، بعيدا عن حركة "التقدير الثوري" ..

"هبة غزة" 30 مارس 2018، يمكنها أن تكون بداية لمرحلة سياسية وطنية جديدة، تعيد الإعتبار للمشهد الفلسطيني العام، الذي كان، بكل نواقصه وعيوبه، ما قبل عام 2007، بداية لأحد أكثر مراحل الحركة الوطنية، سوادا منذ الإنطلاقة الثورية المعاصرة، زمن النكبة الثالثة والإنقسام المصائبي، والذي كان "بشرة خير" لتنمية "المشروع الإستيطاني - التهويدي" في الضفة والقدس، وعزل قطاع غزة ضمن "شرنقة خاصة"، فقدت ملامحها الأساسية كجزء نابض في الحركة الوطنية الفلسطينية..

نعم، "هبة غزة"، بقليل من "التواضع السياسي" لقيادة حركة حماس، وكثيرا من "الوعي السياسي" لها، يمكنها ان تعيد الإعتبار لمضمون "وحدة العمل الوطني المشترك"، ضمن رؤية سياسية شاملة تتجسد والبرنامج الوطني وفقا لما أقرته "الشرعية الدولية"، وخاصة قرار الأمم المتحدة عام 2012 رقم 67/19 الخاص

بالإعتراف بفلسطين دولة عضو مراقب.. رؤية يمكنها أن تمثل قوة ورافعة للحركة الوطنية في مرحلة جديدة..

قيادة حماس، مطالبة قبل قيادة فتح، أن تضع آليات محددة للعمل المشترك في كل الأطر والمؤسسات، وأن تكف عن التعامل "المزاجي" في العلاقات الوطنية، تقترب بما يخدمها وتبتعد عن ما تراه ليس معها، هو زمن تعزيز "المشترك" ومنه تعزز قوة الفصيل أي كان مسماه، ولها في تجربة حركة فتح درسا سياسيا، فكلما إقتربت فتح من المشترك الوطني تعاضمت مكانتها، وكلما ابتعدت عزلة أو إنطوائية خسرت من رصيدها..

"هبة غزة"، منحت قيادة حماس بابا للعبور الكبير نحو مستقبل مختلف وبرؤية مختلفة، تعزز الوطني على حساب الذاتي، و فقط يمكنها أن تدقق لو أنها رفعت "رايتها الحزبية الخضراء" بديلا لـ"راية الوطن الفلسطيني بألوانه الأربعة"، هل سيكون ذات المشهد التاريخي مهما حشدت، فلونها سيبقى لها دون غيرها، فيما لون راية الوطن تمنح الفخر لكل إنسان..

"هبة غزة" درس سياسي قد يكون تاريخي ومفصلي في رؤية حماس لأساليب الفعل الثوري والمقاومة، وأن طاقة الشعب السلمية أقوى بكثير من كل ما لها من مخزون صاروخي، خروج عشرات آلاف بلا اي قطعة سلاح، تواجه "جبروت طاغية الإحتلال" دون رهبة أو رعب لهو الدرس الأبرز للمرحلة القادمة، ما يفرض عليها التقدم بـ"رؤية أمنية جديدة" للعمل الوطني..

"هبة غزة"، يمكنها أن تمثل إنعطافة خاصة لحركة فتح، وأن تعيد قراءة "المشهد الوطني" وفقا لحركة الفعل الغزي في يوم الأرض والعودة، بعيدا عن "غرور الماضي" وبتواضع قيادتها التاريخية التي سجلت بأحرف من نور مسار ثورة عملاقة لشعب فلسطين، تواضع فتح من أجل الثورة والقضية كان هو بابها لقيادة الحركة الوطنية، وقبل فوات الأوان، أصبحت "الصحة الفتاوية" شرط لـ"الديمومة" التي رافقتها، ودون ذلك فالتاريخ لا يقف عند "مجد" لا يجد من يحميه ويدفع به... تجارب التاريخ أغنى بكثير من "خطرسة" لا قيمة لها..

"هبة الغضب" بداية لرحلة كفاحية مختلفة، لو أدركت قواها ما بها من قوة وأثر كان حديث العالم أجمع، ولأول مرة لم نسمع "إدانات للشعب الفلسطيني" من أمريكا راعية الكيان، وتلك مسألة بها الكثير لتبرز قيمة "الحدث الغزي" ..

ولكن "هبة غزة" يمكنها أيضا، وبذات القوة والأثر، أن تكون بابا لترسيخ مشروع المؤامرة الأمريكي "صفقة ترامب"، خلافا لما يعتقد البعض عاطفيا أو لأسباب غيرها، فما حدث قد يدفع الإدارة الأمريكية، وفي ظل ممارسات السلطة حكومة ورئيسا من فرض عقوبات وعزلة سياسية على القطاع، للتسلل وتمير مخطط "الفصل الوطني" تحت بند تحسين الحياة الاقتصادية لأهل قطاع غزة، ولم يفت ذلك بيان وزارة الخارجية الأمريكية بعد "هبة القطاع"، وإبداء "الحن على من سقط قتيلًا"، لكنها نفتت "سمها السياسي"، بالقول على "المجتمع الدولي أن يركز على الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين حياة الفلسطينيين، ويعمل على خطة للسلام. العنف لا يخدم أيًا من هذين الهدفين".

الإستخفاف بهذا هو عمليا بداية تنفيذه..ومن يريد مواجهته لا يمكنه سوى بكسر جدار "العزلة السياسية والإنقسام الوطني"، وكل تنازل لذلك هو ربح سياسي كامل..ويبقى الإختيار بين مرحلة ومرحلة لتحديد المصير..!

ملاحظة: من أطرف التعليقات على خطاب الرئيس محمود عباس الذي جاء كـ"واجب مفروض"، كتبته صحفية فلسطينية في الضفة، بأن عباس لم يذكر غزة مطلقا في تلك الخطبة..تخلوا الى أي حد باتت له "عقدة" ..

تنويه خاص: تشعر بالفخر عندما تجد وزير حرب الكيان يغرد "عربي" صباح "هبة غزة" .. وأبرز كتاب "اليمن الإسرائيلي" ينشر مقالة له بـ"العربي" في أوسع صحيفة عبرية إنتشارا.. غزة تعيد كي وعي الكيان بطريقتها..مش هيك يا "حودة"!

"يوم فلسطيني أسود"!

كتب حسن عصفور/ لن يزول يوم 13 مارس (آذار) 2018 من تاريخ "الذاكرة الفلسطينية"، وسيبقى علامة فارقة على أن المشهد السياسي دخل "مرحلة جديدة"، عندما أعلنت وسائل الإعلام المختلفة، بدأتها قناة قطرية في خبر عاجل عن "تفجير استهداف موكب رامي الحمدالله وماجد فرج"، وسريعا إنتقلت اللغة الى الحديث عن محاولة إغتيال لرامي بعد أن دخل موكبه الكبير والمصفح أراضي قطاع غزة..

الحدث، أصاب الحركة الإعلامية - السياسية، الرسمية وغيرها، بنوبة هستيريا من التعبير عما حدث، ودلالة الحدث، وأهداف الحدث، وسارعت وسائل إعلام متربطة بالسلطة الرسمية، بشكل أو بآخر بتحديد المسألة الى محاولة إغتيال ورسمت "سيناريو" للحدث أسرع مما يمكن لعقل أن يحدد إتجاه الفعل وطبيعته، وصف لمشهد لم يكن منه صدقا سوى النذر القليل..

وبلا أي التباس يمكن إعتبار ما حدث من صباحه حتى نهايته "يوم فلسطيني سياسي أسود" بامتياز، شمل كل أطراف المنظومة الفلسطينية، أحزابا وأطرافا ووسائل إعلام، وشخصيات وفي المقدمة منهم مؤسسة السلطة الفلسطينية ورأسها محمود عباس..

الحدث منذ ما قبل حضور رامي وماجد فتح كل علامات الإستفهام السياسي، بدأت في مفاجأة رامي إعلانه عن الحضور مع إرتباك تحديد سببه، ثم التوضيح أنه لإفتتاح محطة صرف صحي، وسيأتي وحيدا فقط معه ماجد فرج مدير المخابرات في السلطة، مسؤول الجهاز الأمني الأهم لعباس وأمريكا وإسرائيل مرافقا للوزير الأول، لإفتتاح محطة صرف صحي، مهزلة لا يمكن لك أن تجدها في أي مكان بالعالم سوى هذا الزمن الشاذ بكل مكوناته.. ثم يحدث الإنفجار - محاولة الإغتيال.. هكذا!

وبلا تفكير، وكأنها بيانات معدة سلفا، موحدة اللغة والنص، بدأت أجهزة إعلام السلطة والمرتبطة بها وبأجهزتها الأمنية صب الغضب على "سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة" - حماس -، بأنها من يققف وراء تلك المحاولة لـ"إغتيال الحمدالله"، وأن وأن ..

إتهامات لم تنتظر دقائق لمعرفة أي حقيقة أمنية ترتبط بالتفجير، بل وقبل أن ينكشف طبيعة التفجير ذاته، وكأن مزودي تلك الوسائل بمعلومات النشر كانوا ضمن سيارة رامي وفرج، وليس مراسلا إعلاميا "حربيا"، مؤثر لا يجب أن يمر مرورا عابرا.

سرعة الإتهام كشفت أن هناك ما كان معد مسبقا، وتكتمل حركة "الكوميديا السوداء"، عندما يستمر رامي وماجد، رغم المحاولة الخطيرة جدا بالاغتيال طريقهما لإفتتاح "المشروع النووي الفلسطيني - الصرف الصحي سابقا"، ويتركون خلفهم "سبعة من الجرحى تنزف دماهم في سبيل "القائد"، الذي حاول امتشاق دور البطولة وهو يلقي خطاب "النصر" على المحاولة الاغتيالية، وأنه لولا ارتباطه بموعد خارجي لأكمل طريقه نحو غزة، فلن يجرؤ أي كان بمنعه، فعاد الى عرينه برام الله حاملا المصابين بعد انتظار ودمهم ينزف فكات المكافأة المالية التي منحت لهم كمكرمة رئاسية، غابت عن آلاف الأسر المعوزة..

وتوالى مسلسل الاتهامات من فتح وسلطتها وأعوانها وإعلامها شهادة براءة سياسية - أمنية لدولة الاحتلال، وكأنه "خير صديق"، وفتح إعلام السلطة ومريديه أبواب النشر لكل من يدين، ونشرت تصريحات لشخصيات وقوى وأطراف كانت محظورة كليا، وزاد معها السخرية تلفزيون السلطة - فتح، بأن وضع خبرا عاجلا بأن النائب محمد دحلان دعا قبل أيام الرئيس محمود عباس لزيارة غزة، في إشارة تقول أن المحاولة كانت معدة لإغتيال "القائد المخلص محمود عباس" ..

حركة لا يتسحق حتى وصفها بالغباء، لكنها تكشف أن المخطط الاعلامي معد سلفا لما قبل "التفجير" ..

لنعتبر كل ما حدث، إما صدف إعلامية أو جهل سياسي، وأحيانا "غباء فطري مسكون"، لكن الفضيحة الأكبر، عندما خرج أحدهم، وأعلن أن الرئيس عباس قرر "قطع زيارته الرسمية الى الأردن" ليعود فوراً وقيادة المشهد ومحاصرة المؤامرة وقطع دابرها، ومع أن الرئيس عباس أنهى اللقاء مع الملك عبدالله ولكنه فضل البقاء في منزله بعمان، ليرتاح من عناء لقاءات أقل من عدد اليد، ولم يكن له أي ترتيب رسمي بالأردن بعد اللقاء، ويكتمل المشهد بأن يعلن عن استقبال

الرئيس لرامي وماجد، وجيدا جدا أن نشرت صور اللقاء وكمية الابتسامات والضحك الهستيري، اشارات تقول "زبطت" .. ليكمل الرئيس يوم الفضيحة الكبرى، بإعلانه معرفة المنفذين وجهات التنفيذ وأسباب ذلك..

كان يمكن أن تعتبر تلك كلمات غير مسؤولة لو قالها أي شخص مهما كان منصبه، لكنها أن تصدر عن رأس "الهرم السياسي الرسمي"، وبحضور مسؤوله الأمني، فتلك دلالة عن وجود ملف أمني كامل، نتيجة تحقيق دقيق موسع وشامل، ولا نعلم متى حدث وكيف ومن قام بهذا التحقيق الذي قدم للرئيس وكشف ما كشف..

وتكتمل الفضحية - المهزلة بأن يخرج عزام الأحمد، الذي كان أول من أشار لاتهام حماس وتبرع بقطع "زيارة الرئيس الرسمية" ليخرج في نهاية "يوم العار"، ويقول صوتا وصورة وفي تلفزيون سلطته، أنهم لا يتهمون أحدا ولا يعرفون من قام بها، لكن حماس هي المسؤولة بحكم أنها سلطة أمر واقع.. لكنه حدد ما يريد ثمنا لذلك، على حماس تسليم كل شي في قطاع غزة بدون أي مقابل وتجلس على الرصيف كما الفصائل الأخرى.. غير هيك هي مجرمة وقاتلة!!

الأحمد، لم يزل لسانه بكلمة بإحتمال أن تكون اسرائيل طرفا، تبرأة شاملة لها، كما كان حال كل أطراف السلطة ورئيسها..الأحمد بما قاله لا يكشف ارتباكهم بتفسير الفضيحة، بل أدان بشكل مباشر رئيس السلطة عباس، وأعلن أنه كاذب..

السؤال، لماذا لم تبدأ فتح وتحالفها وإعلامها منذ البداية بالعمل على معرفة الحقيقة قبل توجيه الاتهام، ولماذا لم يكمل رامي وماجد الطريق الى غزة لإثبات أنهم لا يخافون.. لماذا تم تحديد المتهم ومعرفته قبل أي تحقيق، لماذا لم يعلن وزير الداخلية، وهو نفسه رامي، ومعه مسؤول الأمن الأهم عن تشكيل لجنة تحقيق فورية..

وفي نهاية سواد اليوم لـ"فعلة" لن تمر مرورا عاديا، لماذا غاب السؤال الأبرز، الذي يقفز فوراً في مثل هذه الحالات، من هو الطرف المستفيد أو الجهات المستفيدة من هذا العمل؟!، أليس هذا ألف باء معرفة الجريمة..(لو كانت هناك "جريمة" حقا)..ولما تبرأ دولة الكيان بكل "لطافة"!

وقبل أي تحقيق، آخر طرف يمكن إتهامه هنا هو حركة حماس، فكل ما حدث هو ضدها.. ولكن أبرز المستفيدين من الحدث هو القائم بمهام رئيس السلطة محمود عباس ومحاولته تمرير مجلس رام الله بما يريد وكيفما يريد لإنهاء آخر بقايا الشرعية الوطنية، ومن يخطط لأن يكون الرئيس القادم رامي.. فقريبا ستبدأ حركة "رامي رئيسا".. وقادم الأيام هو الرد والجواب ولا عزاء للمتصارعين..

ملاحظة: لقاء البيت الأبيض حول "معاناة غزة" بدأ رسم خريطة طريق لما بعد عباس بشكل إنساني.. إقامة مشروعات دون موافقة السلطة رسالة أكثر من واضحة.. طبعاً للي بدو يفهم!

تنويه خاص: سلطات الاحتلال نشرت صوراً جوية قالت إنها لحركة من قام بعملية التفجير، الغريب كيف أمن الكيان ما أبلغ نظيره في التنسيق الأمني بما رأي وشاهد وعلم.. فكروا!!